

جامعة العلوم الإسلامية العالمية




المعهد العالمي للفكر الإسلامي

## المؤتمر العلمي الدولي حول :

# "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي"

عمان – الأردن

٢٥-٢٦ ذو الحجة ١٤٣١هـ/ ١-٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٠

## ورقة بحثية بعنوان:

# الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج

د. محمود إبراهيم الخطيب*

* استاذ الفقه والاقتصاد الإسلامي المشارك، كلية الشريعة والقانون/ جامعة العلوم الإسلامية العالمية– الأردن، mkhatib1951@yahoo.com.

# الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج

د. محمود إبراهيم الخطيب*

**ملخص البحث:**

عصفت بالنظام المالي العالمي عام ٢٠٠٨م أزمة مالية، لأسباب منها: التوسع غير المنضبط بالإقراض العقاري وما نتج عنه من عمليات محرمة كالتوريق...الخ، ورافق ذلك زيادة أسعار البترول والمواد الغذائية مما أضعف دخول المقترضين، فتوقفوا عن سداد أقساط قروضهم، وجعل الممولين وشركات التأمين عاجزة عن سداد التزاماتهم المالية، فتفاقمت الأزمة ، مع ضعف الرقابة المالية الحكومية،[1] وعدم انضباط محاسبي، والتوسع في البورصات وبيع العملات، ووجِهَتْ الأزمة بالتفكير بإحداث تغيير النظام المالي الرأسمالي، وضخ النقود في السوق المالي، وتخفيض الفائدة، وضمان قيمة الودائع، وهذا حلُ مؤقت، والحل بتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، وإنشاء المؤسسات المالية الإسلامية، والاعتماد على الصيغ الإسلامية في التمويل المالي. والله الموفق

CONTEMPORARY FINANCES CRISIS REASONS AND MEDICATION FROM ISLAMIC ECONOMY PERSPECTIVE

RESEARCH SUMMARY

AFFECT ON FINANCES WORLD SYSTEM IN YEAR 2008 FINANCES CRISIS, FOR REASONS SOME OF IT: UNDISCIPLINED EXTENDING ON PREDIAL BORROWER AND WHAT RESULT FROM IT OF PROHIBITED OPERATIONS LIKE SECURITIZATION …. , AND ASSOCIATE WITH THAT INCREASE OF PETROLEUM PRICE AND FOODS THAT DO WEAKEN BORROWERS ENTRY, THEY HAD STOPPED PAYMENT OF THERE LOANS PART, AND MAKE THE FINANCERS AND INSURANCE COMPANIES UNABLE TO PAYMENT THEIR FINANCES COMMITMENT, THEN CRISIS BE AGGRAVATED, WITH WEAKEN GOVERNMENT FINANCES SUPERVISOR, AND NON DISCIPLINE ACCOUNTING, AND EXTENDING IN STOCK EXCHANGE AND COIN SALEING , AND THE CRISIS CAUSE TO THINKING OF CHANGE CAPITALIST FINANCES SYSTEM , AND FLOW MONEY IN FINANCES MARKET , DECREASED OF INTEREST , GUARANTEE OF DEPOSIT ACCOUNT , AND THAT TEMPORARY SOLUTION, THE SOLUTION IS APPLICATION THE ISLAMIC ECONOMY SYSTEM , AND CREATION OF ISLAMIC FINANCES ESTABLISHMENTS, AND DEPENDENCE ON ISLAMIC FORMULA IN FINANCING .

---

* استاذ الفقه والاقتصاد الإسلامي المشارك، كلية الشريعة والقانون/ جامعة العلوم الإسلامية العالمية– الأردن، mkhatib1951@yahoo.com.

١) الرقابة: "هي مجموعة الإجراءات التي توضع للتأكد من مطابقة التنفيذ الفعلي للخطط الموضوعة ، ودراسة الانحراف في التنفيذ لكي تعالج نواحي الضعف والقصور، وتقضي على الخطأ بمنع تكراره ". أحمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص٥٣٩ .

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى من تبع هداه إلى يوم نلقاه، أما بعد:

يعيش العالم هذه الأيام أزمة مالية خانقة، عصفت باقتصاديات العالم وبخاصة العالم الرأسمالي، ومن سار في ركبه من الدول، وذلك بسبب الأسس والقواعد التي يرتكز عليها هذا النظام، وبخاصة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، والحرية الفردية غير المقيدة بصورة عامة، مع غياب الرقابة الحازمة للدولة على النشاط الاقتصادي والمالي، الأمر الذي أدى إلى إفلاس بعض الدول، والبنوك الضخمة والمؤسسات المالية، من ذلك بنك (*WAMU*) أكبر بنك تعاوني في أمريكيا،[2] وهذا يدل دلالة قاطعة على إفلاس النظام الذي يرتكز عليه الاقتصاد الرأسمالي.

## أهمية الموضوع:

إن دراسة مسألة الأزمة المالية الحالية بعد حدوثها (في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م) من الأهمية بمكان؛ لأن هذه الأزمة أثرت على معظم دول العالم، غنيها قبل فقيرها، وبخاصة الدول الرأسمالية منها، مما أثر سلباً على الاقتصاد العالمي بأسره، حيث امتدت الأزمة المالية لتطال الأسواق المالية العالمية، ومنها الأسواق العربية، ملحقة بأسهمها وسنداتها خسائر فادحة،[3]حيث بلغت خسائر الدول العربية في الأزمة المالية(٢٠٠٨م) ١٧٠مليار(بليون) دولار،[4] حيث امتصت معظم فوائضها المالية التي جنتها إبان فترة ارتفاع أسعار البترول، التي وصلت إلى أكثر من ١٥٠ دولاراً للبرميل، حيث قدرت خسائر الأسواق المالية الخليجية خلال أربعة أيام في الأسبوع الأول من شهر تشرين أول/٢٠٠٨م؛ بمبلغ ٢٠٠ بليون دولار، وتعتبر دول الخليج أكثر الدول العربية تأثراً بالأزمة المالية لارتباطها الوثيق بالدولار، وانفتاحها على دول الغرب، وتملكها لصناديق سيادية تتجاوز تريليون دولار، فقد بلغت خسائر الأسهم القطرية في عام ٢٠٠٨م ١٨,٦مليار(بليون) ريال قطري ، وخسرت الأسهم السعودية ١٧٤ بليون ريال من قيمتها خلال نوفمبر ٢٠٠٨م،[5] وهذا يدل على ضخامة حجم الخسائر التي منيت بها الدول الخليجية.[6]

أما الأردن على وجه الخصوص؛ فإن المؤشرات القياسية لبورصة عمَّان( الأردن) قد مُنِيَتْ بخسائر أفقدتها مكاسبها خلال عام(٢٠٠٨م)، فانخفضت لأول مرة منذ بداية عام (٢٠٠٨م) دون مستوياتها نهاية العام السابق

---

٢) عرض عام حول الأزمة المالية العالمية، ناجي بن حسين، بحث غير منشور، . جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص١٩. وقد بلغت أصول هذا البنك أكثر من ٣٠٠مليار(بليون) دولار ، الذي أعلن توقفه عن الدفع، الأمر الذي يعني أكبر إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

٣) الأسهم: هي أوراق مالية تمثل جزءاً من وجود الشركة، وهي تمثل ثمن الشركة في وقت تقديرها ولا تمثل رأسمالها عند تأسيسها كأسهم شركات الكهرباء.

السند: تعهد مكتوب بمبلغ من الدين لحامله يدفع سداداً لهذا الدين لقاء فائدة مقدرة مسبقاً كسندات الخزينة في الدول المختلفة.وفي هذه الحالة حرام .

والحكم الشرعي على الأوراق المالية (الأسهم وغيرها) قائم على الواقع الذي تكون عليه، فإن كانت الأسهم تتضمن مبالغ من المال الحرام يستثمر فيها المال بالفائدة (الربا) فإن شراءها وبيعها وربحها يكون حراما، لأنها من الربا المحرم في الكتاب والسنة.

كذلك إذا كانت الأسهم أسهم شركات تتعامل بالأنشطة الشرعية فهي حلال، كأسهم شركات الكهرباء ، أما إذا كانت أسهم شركات تتعامل بالحرام فهي حرام، سواء كانت إنتاجية أم تمويلية ، كأسهم شركات التأمين التجارية.

أما إذا كانت السندات سندات مقارضة فهي حلال.

سندات المقارضة: هي الوثائق الموحدة القيمة والصادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة فيها على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المتحققة حسب الشروط الخاصة بكل إصدار على حدة، وهي ليست من سندات القرض المحرمة.

٤) سيركز البحث على الإحصاءات العربية لتوفرها، ولبيان ضخامة الخسائر العربية من جراء هذه الأزمة المالية العالمية.العرب اليوم، الاقتصادية العرب اليوم، عمان، العدد ٤٢١٧ ، ٢٠٠٩/١/١٣م، ص٢٩. المليار لفظة فرنسية يقابلها في الانجليزية البليون ويساوي ١٠٠٠ مليون، والتريليون ألف بليون، والزبليون ألف تريليون.

٥) الحياة السعودية، عبده المهدي،السعودية ، العدد١٦٦٧٧، الاثنين ١كانون الأول ٢٠٠٨م/٣ ذو الحجة ١٤٢٩هـ، ص٢٢، الصفحة الاقتصادية .

٦) الدستور الأردنية، محمد خير الفرج، الاردن ، العدد ١٤٨٩٤، ، السبت ٦ محرم ١٤٣٠هـ/٣/١/٢٠٠٩م، ص٢٤ صفحة الاقتصادي .

(٢٠٠٧م)[٧]. فقد بلغت خسائر البورصة الأردنية ما يزيد عن١٠ بلايين دينار من القيمة السوقية.[٨] في حين الاقتصادية/ العرب اليوم أن الأسهم فقدت من قيمتها السوقية ٣,٨ مليار دينار مع نهاية عام٢٠٠٨م.[٩] ومهما تكن دقة الأرقام فالخسارة فادحة.

وقد شبه عزت غوراني الأزمة المالية بالهزة الأرضية التي تَحدُث ثم تختفي بعد أن تُحْدِثَ أضراراً تتفاوت في مداها مع قوة الهزة.[١٠]

لذا كانت دراسة هذه الأزمة وبيان أسبابها وكيفية مواجهتها، وموقف الإسلام من مثل هذه الظواهر المالية، وكيفية علاجها في الاقتصاد الإسلامي من الأهمية بمكان؛ لأنها تؤثر على حياة البشرية جمعاء، فهي جديرة بالاهتمام والدراسة والبحث.

## مشكلة البحث:

جاء هذا البحث بعد انفجار الأزمة المالية الحالية المعاصرة، والتي بدأت ملامحها الواضحة تظهر مع بداية شهر آب ٢٠٠٨م، المشابهة للأزمات المالية التي حصلت للنظام الرأسمالي بعد عام ١٩١٤م، منها الأزمة المالية التي حدثت بعد عام ١٩٢٩م( المسماة بالكساد الأعظم، ١٩٢٩/١٠/٢٨م) والتي استمرت عشر سنوات، ولم ينتعش الاقتصاد الأمريكي إلا بعد دخول أمريكيا الحرب العالمية الثانية، وتوسيع مجالات استثماراتها الخارجية المباشرة وبخاصة في أوروبا...... وتوالت الأزمات منها؛ أزمة عام ١٩٧١م، وأزمة عام ١٩٧٤م، وأزمة عام١٩٨٧م، وأزمة عام 1990م، وأزمة عام ١٩٩٧م [١١]، والأزمة المالية الحالية المعاصرة عام ٢٠٠٨م، وبما أن العالم يكتوي بويلات هذه الأزمات فكان لا بد من دراستها، فكان هذا البحث ليجيب عن الأسئلة الآتية:

١. ما المقصود بالأزمة المالية ؟
٢. ما أسباب هذه الأزمة؟
٣. كيف واجه العالم هذه الأزمة ؟
٤. هل يمكن أن تحدث مثل هذه الأزمات في نظام مالي إسلامي؟
٥. ما الحلول الناجعة لمثل هذه الأزمات في النظام الاقتصادي الإسلامي؟

وهذا البحث يعتبر من الدراسات المعاصرة للأزمة؛ لأنه اعتمد على أرقام حديثة، ووقائع ملموسة، عايشها كل فرد من أفراد العالم، ويأمل الباحث أن يكون هذا البحث من البحوث الرائدة في مجاله كبحث محكم.

## منهج البحث:

---

٧) سوق ومال ، جريدة الغد الأردنية، العدد ١٥١٣، ، عمان، السبت ١٢ شوال ١٤٢٩هـ/ ١١ تشرين أول ٢٠٠٨م، ص١١. جريدة العرب اليوم، الاقتصادية العرب اليوم ، العدد٤١٥١، عمان، الأربعاء ٢٠٠٨/١١/٦م، ص ٢٤ ، سوق ومال .

٨)، صفحة سوق ومال ، الاردن ، جريدة الغد الاردنية أي قبل ٢٠٠٨/١١/٢٧م. العدد١٥٢٩ ، عمان، الاثنين٢٨ شوال/٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٨م، ص ؛ب ٣،، صفحة سوق ومال .

٩ ) الاقتصادية ، فايق حجازين، الاردن ، العرب اليوم، ، العدد ٤٢٠٤، الأربعاء٢٠٠٨/١٢/٣١م،ص ٢٢ ، الصفحة الاقتصادية .

١٠) الأزمة المالية والدولة ،عزت عيسى غوراني، لبنان ، دار الآفاق الجديدة، بيروت ، ١٩٧٤م، ص٥.

١١) المنهج الإسلامي لتشخيص ومعالجة الأزمات في سوق الأوراق المالية، حسين حسين شحاته، الامرات ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٢١٦، بنك دبي الإسلامي، ربيع أول ١٤٢٠هـ/ يونيو١٩٩٩م، ص١١.

سيعتمد البحث على المنهج الوصفي والاستقرائي والتحليلي، معتمداً على القرآن الكريم والسنة النبوية أولاً، وعلى ما كتب من أبحاث وتحليلات في دوريات في هذا الموضوع، وما بثته وسائل الإعلام من معلومات، وندوات ومحاضرات ولقاءات، مع الاعتماد على المعلومات الإحصائية المعلن عنها في الدوريات والأبحاث؛ لحداثة الأزمة، وعدم وجود أرقام رسمية .

وسيعالج هذا البحث في مقدمة، وأربعة مطالب، وخاتمة تشمل النتائج والتوصيات:

- مقدمة .
- المطلب الأول: معنى الأزمة المالية.
- المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية.
- المطلب الثالث: علاج الأزمة المالية:
  أولاً: كيف واجه العالم هذه الأزمة.
  ثانياً: العلاج الإسلامي للأزمات المالية.
- الخاتمة : النتائج والتوصيات.

**مقدمة:**

الأزمة المالية الرأسمالية الراهنة لا أحد يفهمها الفهم الدقيق، بسبب تشابك وتعقد أسبابها، وبخاصة بعد الارتفاع المذهل لأسعار البترول، ثم انخفاضه ــ مما أربك وسيربك اقتصاديات الدول النفطية مستقبلاً ـــ وحدوث خسائر كبيرة لأكبر البنوك والمؤسسات المالية، وإفلاس عدد منها، مثل مؤسسة ( ليمان برذر)، وكانت هذه بداية رمزية خطرة، وتعد هذه المؤسسة من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية التي أسست في القرن التاسع عشر، وسلمت من الأزمة المالية التي حدثت عام ١٩٢٩م. [١٢]كما أفلست عدة شركات إقراض أمريكية مثل:٠نيو سنتشري فاييننشال كوربوريشن، وأمريكان هوم مور غيج إنفستمنت).[١٣]

وقد اعتبر العاهل السعودي خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود الأزمة المالية حرب اقتصادية خفية،[١٤] حرب ضد مَنْ ولصالح مَنْ؟ في الوقت الذي عمت البلوى العالم بأسره، وأوقف التداول في العديد من البورصات مثل بورصات: روسيا واندونيسيا وغيرها للحد من الخسائر.[١٥] حتى أن بورصة الكويت أوقِفَتْ لمدة ثلاثة أيام ابتداء من يوم ٢٠٠٨/١١/١٣م وحتى ٢٠٠٨/١١/١٧م، تجنباً لزيادة الخسائر.[١٦] وأن الهيئة العامة للاستثمار في الكويت سحبت ٣,٦٦مليار(بليون) دولار من الخارج لتعزيز الاستثمارات في الداخل، وكما ستعيد الهيئة جزءاً من أرصدتها إلى الوطن، إن لم تكن فعلت، في إطار سعيها لتكوين محفظة حكومية لاستثمارها في البورصة الكويتية، كما طلبت الحكومة الكويتية من الهيئة تأسيس صندوق لشراء أسهم من البورصة لتعزيز الثقة بها ( أي البورصة).[(١٧)]

---

١٢) الأزمة المالية الحالية محاولة للفهم، حازم البيلاوي، غير منشور ، ص ٦، ( بحث غير منشور).
١٣ ) الأزمة المالية أسبابها وأثارها ومدى تأثر المصارف الإسلامية بها، موسى عمر مبارك، بحث غير منشمر، ص٣.
١٤) صفحة سوق ومال، جريدة الغد الأردنية، العدد١٥٢٩، عمان، الاثنين٢٨ شوال/٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٨م، ص؛ ب ٥.
١٥) صفحة سوق ومال، جريدة الغد الأردنية،، العدد ١٥١٣، عمان، السبت ١٢ شوال ١٤٢٩هــ/ ١١ تشرين أول ٢٠٠٨م ، ص١٢.
١٦) الصفحة الاقتصادية، جريدة المدينة السعودية، العدد ١٦٦٤١، جدة، ١٦ ذو القعدة ١٤٢٩هن/١٤ نوفمبر ٢٠٠٨م، ص٩.
١٧) صفحة الاقتصادي ، جريدة الدستور الأردنية، العدد ١٤٨٥٦، عمان، الثلاثاء ٢٧ ذو القعدة ١٤٢٩هــ/٢٥ تشرين ثاني ٢٠٠٨م، ص ٢٦.

وفي جانب آخر فإن ٨٠ شركة سعودية أجلت طرح أسهمها للاكتتاب العام في شهر ٢٠٠٨/١٠م؛ بسبب وضع السوق المالي السعودي غير المريح، حيث قدرت رؤوس أموال هذه الشركات بما يقارب ٧٠ مليار(بليـــون) ريال، مما يدل على خطورة الوضع المالي للسوق.[١٨]وفيما يلي مطالب البحث.

### المطلب الأول: معنى الأزمة المالية:

#### أولاً:معنى الأزمة :

الأزمة تعني: الشدة والضيق والقحط، ومنه قولهم أزمة سياسية وأزمة اقتصادية، وأزمة مالية، والمأزم : الممـــر الضيق؛ المضيق، وكل طريق ضيق بين جبلين، ومنه قال لموضع الحرب مأزم؛ لضيق المجال وعسر الخـــلاص منـــه، ومنه سُمِّيَ الموضع بين المشعر وعرفة مأزمين، وأزم عن الشيء أمسك عنه، وأزم على الشيء أزمـــا مـــن بـــاب ضرب، وأزوما عض عليه، وأزم الزمان اشتد بالقحط، وأزم أزما من باب تعب لغة في الكل .[١٩]

وبهذا تكون الأزمة الضيق والشدة التي لا يمكن الخلاص منها إلا بعمل خارق. ولا يكون الضيق إلا لســـبب، لا يمكن الخلاص منه، والله سبحانه وتعالى بين ذلك في محكم آياته، بقوله جل وعلا: {وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْـــرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى }[١٢٤: طهٍ]، فمن أسباب الأزمة الاقتصادية، المالية؛ الإعـــراض عن ذكر الله تعالى، وعدم الشكر لله وعصيانه، وأكل الربا والتعامل على أساسه، قال تعالى: {لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِـــي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ .فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَى أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيـــلٍ }[ ١٥، ١٦:ســـبأ]، وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ .فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَـــرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ }[ ٢٧٨، ٢٧٩:البقـــرةٍ]. وقـــال عـــز وجل:{وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً } [٧:الفتح]، فمن جنوده الحرب بكل أشكاله ، ومن حربه على العالم؛ هذه الأزمة المالية، حيث وصلت المؤسسات المالية الكبرى؛ ومنها البنوك إلى درجة عـــدم كفاية موجوداتها لتغطية مطاليبها، فتكون بحاجة إلى السيولة النقدية، لتغطية ودائع عملائها والقيـــام بـــدورها في الاقتصاد، مع فقدان الثقة بين منظومة المؤسسات المالية المحلية والعالمية لإقراض بعضها البعض، خشية عدم وفـــاء المقترضين بالتزاماتهم ، وبسبب ذلك تنتقل المسألة من قطر لآخر.، مما يسبب أزمة مالية عالمية. [٢٠]

بهذا يمكن القول: إن الأزمة هي الشدة والضيق لأي سبب يمكن أن يسببها.

#### ثانياً: معنى( تعريف) المال:

وأما المال فقد عرف بتعريفات متعددة، نختار منها:

١٨) صفحة اقتصادي، جريدة عكاظ السعودية، العدد ١٥٣٩٥، الطائف، الاثنين ٢١شوال ١٤٢٩هـــ/٢٠٠٨/١٠/٢٠م. ص ٤٤.

١٩) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، لبنان ، دار الجيل، بيروت/ صيدا، ١٤٠٧هـــ/١٩٨٧م،ص ١٥.أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي،( توفي ٧٧٠هـــ)،المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار الكتب العلمية، بـــيروت، ١٣٩٨هـــت/١٩٧٨م، ج ١، ص ٢٠. محمد رواس قلعه جي وزملاؤه، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت ، ١٤١٦هـــ/١٩٩٦م، ص ٣٦.

٢٠) عرض عام حول الأزمة المالية العالمية، ناجي بن حسين، جامعة منتوري فسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بحث غير منشور، ص ٣.

تعريف الإمام الشاطبي: " بأنه ما يقع عليه الملك ويستبد به المالك عن غيره ، إذا أخذه من وجهه( الشرعي)،كالبيع والشراء والتجارة، ويستوي في ذلك النقود الذهبية والفضية، والأوراق المالية؛ الأسهم والسندات، والطعام والشراب واللباس على اختلافها".[٢١] وبهذا يشمل المال الأعيان والمنافع، والنقود والعروض.

وعرَّفه ابن عابدين في حاشيته:"ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره وقت الحاجة".[٢٢]وهذا التعريف غير كاف؛ لأن من الأموال ما لا تميل إليه النفوس كالسموم، ومنها ما لا يمكن ادخاره وبخاصة في عصر ابن عابدين؛ كالخضار التي كانت لا تدخر بصورة عامة، لكنها مال، ومنها ما يدخل ضمن الأمور المعنوية، كحق الابتكار والتأليف والعلامة التجارية.[٢٣]

وجاء في معجم لغة الفقهاء، المال: " اسم لجميع ما يملكه الإنسان، وأصله: ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره كالنقد وما يمكن أن يقوم مقامه. وهو: كل ما يمكن الانتفاع به ما أباح الشرع الانتفاع به من غير حالات الضرورة......."[٢٤]، ما ذكره معجم لغة الفقهاء يجمع بين عدة تعريفات منها: تعريف الشاطبي، وتعريف ابن عابدين، فلم يأت بجديد.

والمال كما جاء في القانون المدني الأردني: مادة (٥٣) هو :"كل عين أو حق له قيمة مادية في التعامل".[٢٥] كالأسهم والسندات والأوراق النقدية.

ومن التعريفات الحديثة تعريف عبد السلام العبادي ( الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة):" ما كان له قيمة مادية بين الناس، وجاز شرعاً الانتفاع به في حال السعة والاختيار".[٢٦]أي دون حال الضرورة، كحال ضرورة الانتفاع بأكل الميتة، وهذا التعريف يعتبر من أشمل التعريفات، لأنه يشمل كل شيء.

مما سبق ذكره، يمكن القول: إن المال يشمل كل شيء له قيمة، ويمكن أن يكون محلاً للمُلْك وجاز الانتفاع به، عيناً أو منفعة، مادياً أو معنوياً في حال السعة والاختيار، ومن ذلك الأسهم والسندات، وغيرها مما يتداول في الأسواق المالية من أشياء أصلها نقود يجري عليها حكم النقود في التعامل.

وقد بين إبراهيم علوش معنى الأزمة المالية: هي الانخفاض المفاجئ بأسعار نوع أو أكثر من الأصول. والأصول إما رأسمال مادي كالمعدات ، وإما أصول مالية مثل الأسهم، أو حقوق ملكية للأصول المالية وتسمى مشتقات مالية، فإذا انهارت أصول ما فجأة فإن ذلك يعني إفلاس المؤسسات التي تملكها، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو سوق العقارات.....[٢٧]كما حدث في بورصة وول ستريت عام ١٩٢٩م؛ إذ أقدم المساهمون في الشركات الكبرى على طرح أسهمهم للبيع بكثافة، مما أدى إلى هبوط أسعار الأسهم بشكل حاد؛ وازدياد نسبة البطالة والمزيد من الإفلاس، وكذلك حدث في يوم الاثنين الأسود كما يسمونه

---

٢١) الموافقات في أصول الشريعة، إبراهيم بن موسى الشاطبي ، لبنان ، ٤ ج، دار المعرفة ، بيروت،ج٢، ص١٧.

٢٢) رد المحتار على الدر المختار( حاشية ابن عابدين)، ابن عابدين،٦ ج، لبنان ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي،١٤٠٧هـ/١٩٨٧م (ط٢٩)، ج٤، ص٣.

٢٣) حق الابتكار في الإنتاج الذهني: الصور الفكرية التي تفتقت عنها الملكة الراسخة في نفس العالم أو الأديب ونحوه، مما يكون قد أبدعه هو، ولم يسبقه إليه أحد". فتحي الدريني، حق الابتكار في الفقه الإسلامي المقارن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص٩..

٢٤) معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعه جي وزملاؤه، ص ٣٦٦ ،٣٦٧.

٢٥) ، دراسات في فقه القانون المدني الأردني /النظرية العامة للعقد، عبد الناصر موسى أبو البصل ، الاردن ، دار النفائس ، عمان ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م ، ص١٧.

٢٦) الملكية في الشريعة الإسلامية، عبد السلام داود العبادي ، ٣ج ، الاردن ، مكتبة الأقصى،١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، عمان ، ج١،ص ١ .

٢٧) نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية، إبراهيم علوش، الاردن ، جريدة العرب اليوم، العدد٤١٥٦،صفحة دراسات وتقارير اقتصادية،الاثنين ٢٠٠٨/١١/١٠م، ص٢٥.

١٩/أكتوبر ١٩٨٧م حيث حدث أكبر انهيار في بورصة نيويورك. وأزمة اليابان عام ١٩٩٠م، وكذلك ما حدث في الأسواق الأسيوية عام ١٩٩٧م، والأزمة المالية ٢٠٠١م.[٢٨]

وبهذا تكون الأزمة المالية : هي الشدة والضيق، التي يسببها التعامل المالي غير المنضبط في نوع من الأصول.

فما دامت هذه الأزمات متتالية ماحقة، فما أسبابها؟

**المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية المعاصرة:**

للأزمة المالية المعاصرة التي تفجرت عام(٢٠٠٨م) أسباب متعددة، ولدت من رحم الرأسمالية، وأمريكيا بالذات؛ لأنه كلما اندملت أزمة ظهرت أزمة أخرى، أشد وألعن من أختها، ففي عام ١٩٧١م حدثت أزمة الدولار وما تمخض عنها من نتائج دولية خطيرة؛ قوضت النظام المالي في الدول الغربية، فقد أعلنت الحكومة الأمريكية في ١٥/٨/١٩٧١م وقف تحويل الدولار إلى ذهب، القاعدة التي كان معمولاً بها بين أمريكيا وغيرها من الدول، وفق ميثاق صندوق النقد الدولي،[٢٩] ثم أعلنت أمريكيا في شهر ديسمبر ١٩٧١م خَفْضِ قيمة الدولار بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، بنسبة٨,٥٧%، في اتفاقية تسمى اتفاقية (سيشوليان)، وفي أواسط ١٩٧٤م تعرض الدولار لأزمة بسبب ضغط المضاربين، مما أدى إلى تعويمه ، ثم خُفِّضَ الدولار في ١٢/٢/١٩٧٤م، للمرة الثانية بنسبة ١٠%، ثم قامت بعض الدول بتخفيض عملاتها،[٣٠] كل هذا يدل على أن أمريكيا هي المسببة للأزمات المالية المتتالية أزمة بعد أزمة، وموجة بعد موجة، ثم إن وقف تحويل الدولار إلى ذهب أدى إلى خسائر فادحة للدول التي تعتمد على الدولار، والأزمة المالية المعاصرة منبعها وسببها أمريكيا أيضاً؛ لأنها توسعت في الرهون العقارية وما تبعها من المشتقات المالية، والبطاقات الائتمانية، ودخول شركات التأمين في التأمين على القروض الرديئة .

وعلى كل حال يمكن بيان أسباب الأزمة المالية المعاصرة بشكل موجز، بما يلي:

**أولاً: قيام النظام المالي العالمي على الربا( الفائدة)**، وهو عائد محدد مسبقاً، الذي أدى إلى التوسع في القروض الربوية، وبخاصة القروض العقارية الأمريكية وغيرها، وما رافقها من مشاكل الرهن العقاري،[٣١]والتوريق (*SECURITIZATION*) ، فقد توسعت بعض البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها كما في حالة (*UBS*) ومؤسسة(*LYMAN*) كان أكبر من ذلك، حيث أعلنت إفلاسها الوقائي، وهذا يعني المزيد من المخاطر بسبب عدم قدرة المدينين عن السداد.[٣٢]

وصورة الرهن العقاري: أن يتم عقد ثلاثي الأطراف؛ بين مالك لعقار اشتُرِيَ بالدين مقابل رهن هذا العقار، ومشترٍ، وممول( بنك أو شركة عقارية)، حيث يقوم مالك العقار ببيعه لمشترٍ، يدفع جزءاً من ثمن العقار، ويقوم الممول بدفع الجزء الباقي للمشترى على أساس أنه قرض، مقابل رهن العقار للممول، على أن يسدد القرض على

٢٨) تاريخ الأزمات المالية والانهيارات المالية العالمية، حاتم عز الدين، السعودية ، جريدة المدينة ، العدد ١٦٦٤١، صفحة الاقتصاد، جدة، الجمعة ١٦ ذو القعدة ١٤٢٩هـ/١٤ نوفمبر٢٠٠٨م، ص١٤.
٢٩) الأزمة المالية والدولة، عزت عيسى غوراني، ص٦٥.
٣٠) الأزمة المالية والدولة عزت عيسى غوراني، ، ص٦٥ـ ٦٧.
٣١) صفحة اقتصادي، السعودية، جريدة عكاظ العدد ٥٣٩٥ ، الاثنين ٢١شوال ١٤٢٩هـ/٢٠/١٠/٢٠٠٨م.ص٤٤.
٣٢) الأزمة المالية الحالية محاولة للفهم ، حازم البيلاوي، ص ٤، ٥،( بحث غير منشور).

أقساط طويلة الأجل من ١٥ــ ٣٠ سنة بفائدة تبدأ بسيطة في السنة الأولى والثانية، ثم تزداد بعد ذلك، ويسجل العقار باسم المشتري مع حقه ببيعه ورهنه.

وبسبب إهمال الممولين في التحقق من قدرة المقترضين على السداد؛ شهدت القروض الموجهة لضعيفي الملاءة طفرة في الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة، وفي الوقت الذي توسع فيه منح القروض العقارية، أدى ذلك إلى زيادة الطلب على العقارات، إلى أن تشبع السوق أي زاد العرض، مما أدى إلى انخفاض أسعارها، فعجز المقترضون عن سداد أقساط قروضهم، وكان الممولون قد باعوا هذه العقارات ــ إلى شركات تعمل بالتوريق ــ ، بقيمة معجلة أقل من قيمة الدين، التي أصدرت بموجبها ( أي بقيمة قروض العقارات) سندات طرحتها للاكتتاب العام، بقيمة أكبر من القيمة المعجلة، وبأقل من قيمتها الاسمية، وتم تداولها في عمليات متتالية، وبأسعار أكثر من قيمتها الاسمية، وذلك اعتماداً على ما تدره من فوائد، فيحصل حملة السندات على فوائد القروض، حيث تبدأ صغيرة ثم تزداد بعد ذلك، ويتولى الممولون وشركة التوريق عملية تحصيل الأقساط والفوائد من المقترضين الأصليين وتوزيعها على حملة السندات، فيحصل الممولون على سيولة، وتحصل شركة التوريق على ربح هو الفرق بين ما دفعته وبين قيمة القروض.

كما قام المقترضون بإعادة رهن العقارات*(SUBPRIME)* بعد ارتفاع أسعارها، مقابل قروض جديدة من الدرجة الثانية (*SUBPRIME*)، بعد تقويمها بمبالغ أكبر من قيمتها الأصلية والحصول على قروض أخرى، من ممولين ــ بنوك وشركات ــ آخرين الذين قاموا ببيعها إلى شركات توريق *(SECURITIZATION)* التي حولتها أيضاً إلى سندات طرحتها للتداول في أسواق المال والبورصات، بضمان محفظة كبيرة من الرهونات العقارية؛ بعد أن تجمعت لديها كمية كبيرة (محفظة)من الرهون العقارية ، مما ترتب على الرهن العقاري كم هائل من الديون المترابطة بعضها ببعض. وتستمر العملية موجة بعد موجة.

وفي خطوة أخرى ، لجأت شركات التوربق إلى إصدار أدوات مالية ( مشتقات) للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات وتم طرحها وتداولها في الأسواق المالية بشكل منفصل عن السندات ــ والمشتقات الائتمانية تعني تحويل القروض المختلفة، مثل قرض الرهن العقاري وغيره إلى سندات يمكن تداولها في السوق المالي ــ.[٣٣]

وتضم المشتقات مجموعة واسعة من الأدوات المالية يتم التعامل بها في استثمار العقود المالية، أهمها : العقود الآجلة، والمستقبليات (التي يتم فيها تأجيل الثمن والمثمن)والخيارات(غير الخيارات في الفقه الإسلامي).[٣٤]

بهذا تكون العقارات( المنازل) قد حملت بعدد كبير من القروض التي تفوق قيمتها قيمة هذه العقارات بشكل كبير، في الوقت الذي انقطعت الصلة بين حملة السندات وبين المقترضين بضمان عقاراتهم،

---

٣٣) عرفت المشتقات المالية بعدة تعريفات أخرى منها:
هي عبارة عن أدوات مالية تشتق قيمتها من قيمة واحدة أو أكثر من الموجودات أو الأصول السلعية أو الأصول المالية أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها ، وتتعلق هذه الأدوات بفقرات وبنود خارج الميزانية. علاء الدين زعتري، التكييف الشرعي للمستقبليات والخيارات والمبادرات والإمكانيات العلمية لابتكار بدائل لأدوات التحوط (الوفاء) الحديثة، بحث مقدم للملتقى السنوي الإسلامي السابع ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان ، ٢٠٠٤م.

٣٤) الخيارات في النظام المالي الوضعي: وهي " الاعتياض عن الالتزام ببيع شيء محدد موصوف أو شرائه بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة أو وقت معين إما مباشرة أو من خلال هيئة ضامنة لحقوق الطرفين". عبد الستار أبو غدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، مجموعة البركة، جدة ،٢٠٠٣م، ج ١،ص ٣٩٦، ٣٩٧. "وصورة ما يجري في سوق العقود الآجلة والمستقبلية في عقود الخيارات فيما تمثله هذه العقود من حق يتمتع به المشتري، والتزاماً يقدمه البائع، فيدفع الأول ثمناً مقابل تمتعه بذلك الحق، ويقبض الآخر هذا الثمن مقابل تعهده". شيرين محمد سالم أبو قعنونة، إدارة المخاطر في العمل المصرفي الإسلامي دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، كلية أصول الدين، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان ، ٢٠٠٦م ، ص٣٩٨ .( رسالة ماجستير غير منشورة، كان الباحث أحد مناقشيها).

وفي جانب آخر قام الممولون بالاتفاق مع مشتري العقارات على التأمين على سداد القروض مقابل أقساط، وعندما عجز المشترون عن دفع الأقساط كانت شركات التامين مطالبة بالسداد، وعند تفاقم الأزمة عجزت شركات التامين عن دفع التعويضات فدخلت باب الإفلاس، وهكذا دارت الدائرة وأصبح الجميع يتنازع ملكية العقار، مالك العقار، والممولون، والمشترون والذين أعيد رهن العقار لهم، وشركات التأمين، كلهم يدَّعون أن لهم حقاً في العقار، وعندما توقف مشترو المنازل عن الدفع قام الممولون بمحاولة بيع هذه المنازل، ولكن المشتري يرفض الخروج من العقار المسكون؛ مما أدى إلى انخفاض قيمة العقار لأنه مشغول بساكن، وبعد ذلك بدأت أسعار السندات التي طرحت برهن العقار تنخفض، وهكذا تعقدت المسألة، وتوقف الممولون عن ضخ أموال جديدة في السوق المالي، مما أصاب الشركات الإنتاجية بعجز تمويل وبالتالي الاستغناء عن العمال مما زاد البطالة، الأمر الذي أجبر الحكومات على ضخ الأموال للمؤسسات المالية لشراء القروض الرديئة وتأميم بعضها وإدماج الآخر.[٣٥]

وقد رافق كل هذه الأمور نقص أو انعدام في الرقابة أو الإشراف على بنوك الاستثمار والشركات الوسيطة؛ كسماسرة الرهون العقارية، والمنتجات المالية الجديدة كالمشتقات.....،التي لا تخضع لرقابة البنك المركزي غالباً، مما شجع المستثمرين على الإقبال على التعامل بالأوراق المالية، فزيادة الإقراض من قبل الممولين، وتركيز المخاطر في الرهونات العقارية، وضعف الرقابة كافية لإحداث أزمة مالية.[٣٦]

وإلى جانب الرهن العقاري الذي فاق ١١ تريليون دولار، قدمت المؤسسات المالية قروضاً مماثلة عن طريق البطاقات الائتمانية غير المغطاة، بصفتها قروضاً استهلاكية.[٣٧] وفي خضم كل هذا زاد عجز العملاء عن سداد الديون، بسبب نقص السيولة النقدية بأيديهم بسبب غلاء الأسعار، الذي صاحب ارتفاع أسعار مشتقات البترول، مع تحول بعض الدول إلى الاعتماد على الوقود العضوي، الذي أدى إلى زيادة أسعار الزيوت النباتية، والمواد الغذائية، التي كانت هي الوقود، كل هذا أدى إلى انخفاض مستويات دخل الأفراد نسبياً، مما أثر على قدرة المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية عن سداد أقساط ديونهم .

وقد تكاتفت عناصر ثلاثة على خلق الأزمة المالية (ذُكِرت سابقاً)ـ زيادة الإقراض، وتركيز المخاطر في قطاع واحد وهو العقارات، مع جعله سلعة يتاجر بها في السوق، ونقص أو انعدام الرقابة والإشرافـ بالإضافة إلى فقدان الثقة، أو على أقل تقدير ضعفها؛ مما جعل الأمر أكثر تعقيداً بالنسبة للنظام المالي؛ للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول؛ لأن أي مشكلة في إحداها تنعكس على بقية المؤسسات؛ لأنها تعتمد على الدولار في تعاملها، وبالتالي تنتقل الحمى إلى النظام المالي العالمي. لأن ثلثي الدولارات خارج البلد الأم المصدر لها،

بعد استعراض ما يسمى الرهن العقاري وما ترتب عليه من بروز التوريق، فما الحكم الشرعي في هاتين العمليتين:

الحكم الشرعي للرهن العقاري غير جائز، لما فيه من ربا، وحكم التعامل بالربا معروف من خلال الأدلة الشرعية، وما يسببه من ويلات للشعوب.

---

٣٥) قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، محمد عبد الحليم عمر، من أبحاث الندوة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، السبت ١١ شوال ١٤٢٩هـ/ الموافق ١١ أكتوبر ٢٠٠٨م، ص٢ ـ٤. حازم البيلاوي، الأزمة المالية الحالية محاولة للفهم. ( بحث غير منشور). فارس مسدور، قراءة في الأزمة المالية العالمية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ( بحث غير منشور).

٣٦) الأزمة المالية الحالية محاولة للفهم. ، حازم البيلاوي، ص ٤، ( بحث غير منشور).

٣٧) قراءة في الأزمة المالية العالمية، فارس مسدور، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ( بحث غير منشور). حازم البيلاوي، الأزمة المالية الحالية محاولة للفهم. ص ٣، ( بحث غير منشور).

فقد جاء الحكم الشرعي للتعامل بالربا في القرآن الكريم، بقوله تعالى : {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ } [ ٢٧٥:البقرة].(٣٨)

، وجاء عن رسول الله ﷺ في حجة الوداع :" قضى الله أن لا ربا "(٣٩).والنظام الرأسمالي يقوم على أساس الربا المحرم.

كما أن مجمع الفقه الإسلامي الدولي بين الحكم الشرعي في الرهن العقاري بقراره رقم ٦/١/٥٢ في دورته المنعقدة في مارس١٩٩٩م الذي ينص على ما يلي:" إن السكن من الحاجات الأساسية للإنسان، وينبغي أن يوفر بالطرق المشروعة بمال حلال، وإن الطريقة التي تسلكها البنوك العقارية والإسكانية ونحوها من الإقراض بفائدة قلت أو كثرت هي طريقة محرمة شرعاً لما فيها من التعامل بالربا، وهناك طرق مشروعة يستغنى بها عن الطرق المحرمة لتوفير السكن بالتملك".

فالفقه الإسلامي مليء بالطرق المشروعة للحصول على سكن بدون ربا، من ذلك: التعامل بالمرابحة بشراء السكن المناسب من شركات الإسكان، أو عن طريق البنوك الإسلامية مرابحة، أو التعامل مع المصانع لتزويد البناء بما يحتاج من أدوات كالشبابيك والأبواب عن طريق عقد الاستصناع، أو عن طريق التأجير المنتهي بالتمليك، وغير ذلك من أدوات مالية إسلامية.

أما التوريق : فهو غير جائز شرعاً، لأنه بيع دين بدين أقل منه قيمة وهو ربا، ودخله محرم، يدخل ضمن الربا أيضاً، وقد جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ١١/٤/٩٢ الدورة الحادية عشر في شهر نوفمبر ١٩٨٨م مؤيداً لهذا الحكم :"ولا يجوز بيع الدين المؤجل من غير المدين بنقد معجل من جنسه، أو من غير جنسه لإفضائه إلى الربا، كما لا يجوز بيعه بنقد مؤجل من جنسه أو من غير جنسه؛ لأنه بيع كالئ بكالئ، المنهي عنه شرعاً ، ولا فرق في ذلك بين كون الدين ناشئاً عن قرض أو بيع آجل".

كما أن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته السادسة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في المدة من ٢١ـــ ١٤٢٢/١٠/٢٦ الذي يوافق ٥ـــ٢٠٠٢/١/١٠ قد نظر في موضوع الدين ، وقرر المجمع ما يلي:

" ثالثاً:أ: لا يجوز حسم الأوراق التجارية ( الشيكات، والسندات الإذنية، والكمبيالات)؛ لما فيه من بيع الدين لغير المدين على وجه يشتمل على الربا.

ب: لا يجوز التعامل بالسندات الربوية إصداراً، أو تداولاً، أو بيعاً؛ لاشتمالها على الفوائد الربوية.

ج: لا يجوز توريق( تصكيك) الديون بحيث تكون قابلة للتداول في سوق ثانوية؛ لأن في معنى حسم الأوراق التجارية المشار لحكمه في الفقرة(أ).(٤٠)

بهذا لا يجوز التعامل بالتوريق في مثل حالة الديون العقارية لما يتضمن من محظورات شرعية كالربا وغيره،

٣٨) سورة البقرة ، آية ٢٧٥.
٣٩) ، سيرة ابن هشام من خطبة حجة الوداع ، ابن هشام ، إحياء التراث العربي، ج٤، ص٢٥١.
٤٠) قرارات المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة الدورات من الأولى إلى السادسة عشرة /القرارات من الأول إلى الخامس والتسعين(١٣٩٨ـــ ١٤٢٢هـــ/١٩٧٧ــ٢٠٠٢م)، المجمع الفقهي الإسلامي،رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.

**ثانياً:خروج العالم عن النظام النقدي القديم، واعتماده على الدولار**.حيث اعتمدت أمريكيا علـــى طبــع الدولارات بدون غطاء، وبخاصة بعد الأزمة المالية التي حدثت عام ١٩٧١م، حيث دمر الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون نظام بريتون وودز المالي الدولي ، وقطع بذلك آخر ارتباط بين الدولار والذهب، وما تبــع ذلـــك مـــن انتشار أدوات ائتمان قاتلة (كالمشتقات) غير الخاضعة للضوابط لتبلغ ٦٠٠ ألف مليار(بليون) دولار، وارتفعـــت نسبة الائتمان الإجمالي في أمريكيا مقابل الناتج المحلي ، وأدى الاستهلاك الممول من الائتمان وزيادة الواردات إلى أثر مدمر على الميزان التجاري الأمريكي، فقد بلغ عجز الميزان التجاري عـــام ٢٠٠٦م (٨٠٠ مليـــار(بليـــون) دولار)، ورغم ذلك فأمريكيا تتمتع بخيرات الأمم؛ لأنه لا رقيب عليها ليحاسبها، مع بيعها للذهب ـــ الذي كان غطاء لدولاراتها ـــ بأسعار مرتفعة. وهذا الخروج عن قاعدة الذهب من الأسباب التي أدت إلى الأزمة الماليـــة في السبعينيات من القرن الماضي، وكذلك الأزمة المالية المعاصرة؛لأن الدولارات تطرح في الأسواق دون غطاء ذهـــبي أو غيره، هذا ولا يمكن العودة إلى قاعدة الذهب بسرعة؛ دون تراجع قاس في الائتمان ، بالإضـــافة إلى حـــدوث ركود اقتصادي .[٤١]

وقد أوصت ندوة الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي:" بضرورة إعادة النظر في التعامل مع الدولار كأساس للعملات العالمية، وللنظام المصرفي والمالي والاقتصادي العالمي ، وإعادة التفكير بنظـــام ســـلة العملات". [٤٢]

فقد كان النظام النقدي القديم يقوم على قاعدة الذهب، ومن أقدم الأنظمة القائمة على هذه القاعدة نظـــام المسكوكات الذهبية، ويتوفر في هذا النظام حرية الضرب بالنسبة للذهب، فيمكن ضرب الذهب إلى نقود ، وقيمة الذهب الذي تحتويه تلك العملة مساوية لقيمة العملة الاسمية، حيث كان النقد لا يصدر إلا مع وجود الـــذهب، أما العملات الفضية والمعدنية الأخرى فكانت تصدر بكميات محدودة وتستخدم كنقود مساعدة، أما إذا كانـــت هناك نقود ورقية كأوراق البنكنوت، فإنها تكون قابلة للصرف بالعملة الذهبية، ولا تصدر إلا إذا كان هناك غطاء ذهبي مقابل،[٤٣] مما يجبر الدول على عدم التوسع في إصدار النقود لندرة الذهب لتغطية النقود. وفي عام ١٩٧٢م تم إحلال الدولار محل الذهب، وبما أن أمريكيا تتحكم باقتصاديات العالم فأي نكسة في السوق المالي الأمريكـــي تؤثر سلباً على اقتصاديات العالم؛لأنه يشكل ثلث حجم السوق المالي العالمي ـــ رغم وجود منافس للـــدولار في الوقت الحالي، وهو اليورو، لكون اقتصاد منطقة اليورو أصبح ضخماً يقارب اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكيةـــ وخير مثال على ذلك أزمة الرهن العقاري التي حدثت في عام ٢٠٠٨م، فعلى إثر هبوط قـــيم الأســـهم في وول ستريت انخفض المؤشر العام لقيم الأسهم في كل أسواق العالم ( في أوروبا وشرق أسيا وأمريكيا الجنوبية والـــبلاد العربية....)، وأثر ذلك على شركات تعمل في قطاعات اقتصادية مختلفة.[٤٤]

---

٤١) أعيدوا الربط بين الذهب والدولار، ريتشارد دنكان، مقال فيFINANCIAL TIMES ، إصدار يومي باتفاق خاص مع صحيفة (فاينشـــيال تايمز)البريطانية، الاقتصادية جريدة سعودية، العدد٥٥٣٠، الرياض، الاثنين ٥ ذي الحجة١٤٢٩هـــ/١ ديسمبر ٢٠٠٨م، ص٣٢.

٤٢) من توصيات ندوة الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي، التي عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط والأكاديمية العربية للعلـــوم المالية والمصرفية، يوم ٢٠٠٨/١١/٨م. جريدة العرب اليوم، العرب اليوم الاقتصادية، العدد٤١٥٦، عمان،الاثنين ٢٠٠٨/١١/١٠م، ص ٢٣.

٤٣) أصول الاقتصاد، أحمد أبو إسماعيل، مصر ، دار النهضة، القاهرة ، ص ٥٣٩.

٤٤) أسعار الذهب والأزمة المالية، سلطان بن مهنا المهنا، الرياض الاقتصادي، العدد ١٤٧٦٦، الخميس ٢٩ ذي القعـــدة ١٣٢٩هـــــ/٢٧ نـــوفمبر ٢٠٠٨م،

**ثالثاً: التوسع في البورصات والأسواق المالية، والمتاجرة بالعملات بدون ضوابط حقيقية، ورقابة فاعلة، ونظم محاسبية راقية،** وبدون معرفة وثقافة بأمور الأسواق المالية، وأسرارها ، فقد تساوى الذي يملك مع الذي لا يملك، والذي يعلم مع الذي لا يعلم، الكل يدفعه الطمع والجشع في الحصول على مكاسب مالية سريعة ومضمونة حسب ظنهم.

فقد كانت الأسواق المالية سبباً في كثير من الأزمات المالية التي حدثت للعالم خلال القرن الماضي؛ من ذلك: الكساد العظيم عام ١٩٢٩م، وأزمة ١٩٨٧م،[٤٥] كما أن العديد من الأسواق المالية والبورصات وجدت بقرار سياسي، دون حاجة ماسة لمثل هذه المؤسسات المالية، التي تحتاج إلى دراسة جدوى اقتصادية لقيامها مثل ما حدث في جنوب شرق أسيا؛ كاندونيسيا وماليزيا؛ لأن هذه المؤسسات المالية خطيرة على اقتصاديات الدول بصورة عامة إذا لم تدار بحنكة وكفاءة؛ لأن ذلك لا يعد استثماراً حقيقياً؛ لأن الاستثمار هو ما يعود على البلد بالربح ويرفع دخلها القومي ، فكانت هذه الأسواق متاجرة بالأموال لخدمة مصالح الأجانب عن البلد .

كما أن لجهل معظم الناس بكيفية التعامل مع هذه المؤسسات، وحداثتها، وعدم الاطلاع على أساليبها، وكيفية التعامل معها، ولعدم وجود هدف واضح لقيامها، إلا أن تكون تلك البلدان سوقاً للرأسمالية العالمية، بأفكارها المنحرفة، ودون ضوابط دقيقة. في الوقت الذي كان التعامل بالبورصات في بعض الدول للتسلية وجني الأرباح السريعة دون تخطيط وعلم بأسرار هذه المسألة، مع ضعف قدراتهم المالية، واعتماد بعض الناس في بعض الدول وبخاصة دول الخليج العربي على سابقة حدثت في الربع الأخير من القرن الماضي، حيث إن الدول عوضت مواطنيها عن خسائر حدثت، كما جرى في سوق المناخ الكويتي، حيث خسر المتعاملون في السوق مبالغ طائلة، ثم عوضوا عن خسائرهم، كل ما سبق قوله أدى إلى خسائر فادحة في تلك الأسواق المالية، مع تنامي الهوس الخليجي بالتعامل مع الأسواق المالية والبورصات.

**رابعاً: قيام الاقتصاد على الفكر الرأسمالي الوضعي، وبخاصة في العقود والملكيات :**

فإن العقود لم تقم على أساس التقابض، وبخاصة ما يتعلق بالسلع ومنها البترول الذي ارتفع سعره بسبب المضاربات والمزايدات على سلعة غير موجودة فعلاً، مما ضاعف من سعره، وأدى إلى زيادة تكاليف المعيشة لعامة الشعوب، وتحميل ميزانيات الدول أعباء ضخمة ، وبخاصة الدول الفقيرة كالأردن، وبخاصة في ظل سياسة الدعم الحكومي.

ورسول الله ﷺ شدد على وجوب التقابض في البيوع والمعاملات. ومن ذلك حديث عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : " الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر، والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد "[٤٦].

٤٥) المشتقات المالية في الممارسات العملية وفي الرؤية الشرعية، عبد الحميد محمود البعلي، الاردن ، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان،٢٠٠٢م، ص: ز،ح.

٤٦) صحيح مسلم(ج١ مختصر)، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، كتاب البيوع، باب بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر وسائر ما فيه الربا سواء بسواء يداً بيد، المكتب الإسلامي، بيروت/ دمشق، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، حديث رقم(٩٤٩). وجاء في صحيح البخاري في أبواب متعددة وجوب بيع التمر بالتمر يداً بيد وكذلك بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والورق بالذهب والذهب بالورق، وإذا اختلفت الأصناف فيد بيد وإذا توافقت فمثلاً بمثل، لأن خلاف ذلك يكون ربا.محمد بن إسماعيل البخاري( المولود عام ١٩٤هـ، والمتوفى عام٢٥٦هـ)، صحيح البخاري،ج٨،المكتبة الإسلامية، استنبول،١٩٨١م ، ج٣، ص٢٩ـ٣١..

ففي هذا الحديث دليل قاطع على شرط ووجوب التقابض ، فأين المضاربات المالية والسلعية من هذا الشرط، إن عملية بيع السلع ربما تكون في كثير من الأحيان عملية وهمية لا تصل إلى المشتري، وربما تباع الصفقة عدة مرات في فترة قصيرة.

**خامساً: ظهور ما يسمى بتجارة العملات، وبخاصة التعامل على أساس الشراء بالهامش** ؛ الذي اكتوت بناره السوق الأردنية من خلال المتاجرة بالعملات، وهو أن يرغب شخص في شراء عدد من الأوراق المالية بمبلغ فيتيح له السمسار شراء كمية أكبر بكثير من قدرته المالية عن طريق إقراضه هذا المبلغ، بضمان الأوراق المالية المشتراة مقابل فائدة، على أمل زيادة أسعار الأوراق المالية، فيسدد القرض من ثمنها بعد بيعها، والباقي يكون ربحاً للمشتري، وإذا كانت هناك خسارة فتستوفى من المبلغ الذي دفعه المشتري مقدماً( الهامش)، وهذا البيع غير جائز لما يتضمنه من ربا، ولأن المضاربة على صعود الأسعار ، نوع من الغرر، الذي نهى عنه رسول الله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه بقوله :" نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة ،وعن بيع الغرر".[٤٧]

وأدى النصب والاحتيال في هذه العملية؛ إلى خسائر فادحة للمتعاملين بها، وقد اتخذت الحكومة الأردنية إجراءات عديدة للحد من خسائر المتعاملين بها، ولاحقتهم قضائياً.

وقد نبه العلماء المسلمون وبخاصة في الأردن إلى عدم جواز المتاجرة بالعملات (النقود) كسلعة ــ مع جواز صرف العملات بالطرق الشرعيةــ؛ لأن ذلك إخراج للعملة عن مهمتها التي وجدت من أجلها وهي وسيلة للتبادل، وتسهيل المعاملات، ومخزن للقيم( من القيمة). كما بين أبو حامد الغزالي ذلك في كتابه إحياء علوم الدين بشأن النقدين ( الذهب والفضة): "إذ لا منفعة في أعيانهما، لأن الله خلق الدنانير والدراهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال؛ حتى تقدر الأموال بهما ولتداولهما الأيدي، فمن ملكهما فكأنما ملك كل شيء، إذ طلب النقد لغير ما وضع لــه ظلم، كما أن حبسه ظلم فلا معنى لبيع النقد بالنقد، أو اتخاذ النقد مقصودا للادخار( الاكتناز) وهو ظلم"[٤٨].

إن مفهوم كتر المال بصورة عامة كما يرى الفقهاء ينصرف إلى المال الذي لم تؤد زكاته، وحُبِسَ عن التداول والاستثمار، وما كان غير معد لسبيل الله، وهو سبيل النفع العام والخير والمصلحة العامة [٤٩].

والمقصود بالادخار بالمفهوم الاقتصادي: هو ما يقتطع من الدخل، ويؤجل إنفاقه، فإذا وضع هذا المبلغ تحت تصرف المستثمرين كان ادخاراً إيجابياً، وإذا حبسه صاحبه عن التداول كان ادخارا سلبيا؛ اكتنازا.[٥٠]

أما بالنسبة للملكيات فإنها ؛ ملكية خاصة، وملكية عامة ويدخل ضمنها: ملكية الدولة، وبيت مال المسلمين، ولكل نوع من هذه الأنواع دور بارز في الاقتصاد العام للأمة، ومساهماته فلا يجوز للأفراد التحكم بمقدرات الأمة بامتلاكهم مصادر القوة من معادن؛ لأن الأصل أن الثروات الضخمة ملكيتها ملكية عامة، وقد

٤٧) صحيح مسلم، مسلم ، كتاب البيوع، باب بيع بيع الغرر والحصاة، جديث رقم(٩٣٩). محمد بن عيسى بن سورة الترمذي(توفي٢٧٩هــ)،سنن الترمذي،كتاب البيوع عن رسول الله ﷺ ،باب ما جاء في كراهية بيع الغرر، مكتبة المعارف، الرياض، ص ٢٩٢. سليمان بن الأشعث السجستاني( ولد عام٢٠٢ هــ، وتوفي عام ٢٧٥هــ) سنن أبي داود، كتاب البيوع ،باب في بيع الغرر، مكتبة المعارف، الرياض، حديث رقــم(٣٣٧٦)، ص ٥١٥ــ٥١٦. محمد بن يزيد بن ماجه(توفي ٢٦١هــ)، صحيح سنن ابن ماجه(ج٢)،تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر-، مكتب التربية لدول الخليج، الرياض،١٤٠٨هت/١٩٨٤م، حديث رقم(١٧٨٣)،ج٢، ص١٤. أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي( توفي ٣٠٣هــ)، سنن النسائي(ج٨)،كتاب البيوع، بيع الحصاة، المكتبة العلمية، بيروت، ج٧، ص٢٦٢.

٤٨) إحياء علوم الدين،ج٥ ، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي( توفي ٥٠٥هــ)، مصر، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة،ج ٤، ص ٩١ ، ٩٢.

٤٩) اقتصاديات النقود، أبو بكر الصديق عمر المتولي، مصر ، مكتبة وهبة، القاهرة،١٤٠٣هــ ، ص٢٦.

٥٠) ، في الفكر الاقتصادي الإسلامي قراءات في التراث، رفيق يونس المصري جامعة الملك عبد العزيز، جدة ،١٤٢٠هــ/١٩٩٩م، ص ٣٦٣.

فشلت النظم الاشتراكية لأنها سلبت ما فطر عليه الإنسان بحبه للتملك فكانت الدولة تملك كل شيء، وأما النظام الرأسمالي فجعل الملكية ملكية خاصة كما يظهر ذلك من أسس الرأسمالية. وفي كلا النظامين لم يظهر دور الدولة، فكانت في النظام الرأسمالي دولة غير متدخلة في الاقتصاد كما يظهر أيضا في أسس الرأسمالية، وهذا يضعف دور الدولة في الرقابة الفاعلة، كما يظهر في البند الآتي رابعاً، وفي النظام الاشتراكي كانت الدولة مالكة لكل شيء.

**سادسا: الانفتاح غير المحدد والإهمال في الإجراءات الرقابية المصرفية**، وإخفاق مؤسسات الرقابة وهيمنة السياسة غير الرشيدة وعدم تطبيق القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الأسواق المالية، وتجاوز التعليمات ، وابتعاد مؤسسات التدقيق والمحاسبة عن تطبيق المعايير الدولية في هذا المجال، ومبالغة مؤسسات التقييم في تقييم المشتقات المالية.[٥١]

وهذا ليس بالجديد فقد كانت الأسواق المالية سبباً في الأزمة المالية ( الكساد العظيم) عام ١٩٢٩م، لقصور التشريعات عن تحقيق الانضباط في التعامل، وبسبب الممارسات الصورية والاحتكار واستغلال ثقة العملاء.

يقول حازم البيلاوي:" فقد استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية على ربط حدود التوسع في الإقراض بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة، فالمدين يجب أن يتملك حداً أدنى من الثروة، وان يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية....وهو ما يعرف بالرافعة المالية.....

ولكن لماذا تتوسع البنوك والمؤسسات المالية في الإقراض؟

لسبب بسيط وهو الجشع.....ولكن التوسع في الإقراض لا يرجع فقط إلى تجاهل اعتبارات الحدود للرافعة المالية لكل مؤسسة، بل إن النظام المالي في الدول الصناعية قد اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات المالية(*FINANCIAL DERIVATIVES*)، وهو اختراع يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد".[٥٢] وقد وضح ذلك في البند الأول.

كما أن لممارسات العديد من المصرفيين العالميين على مدى السنوات الماضية من الذين خرجوا فيها عن أصول ومبادئ العمل المصرفي السليم أثر لحدوث الأزمة، مع إهمال بعضهم إدارة المخاطر وتراكم القروض والديون الرديئة.....[٥٣]، كل ذلك بسبب غياب دور الدولة الفاعل في الاقتصاد وسيطرة المؤسسات الاحتكارية العملاقة على مراكز القرار. والتي تعمل من خلال الاقتصاد الجزئي المنطلق من المصلحة الفردية، وتركت الاقتصاد الكلي الذي يعمل عل زيادة معدلات النمو الحقيقي للدولة. إن غياب الرقابة المالية والمحاسبية وعدم الانضباط تؤدي إلى كارثة .

يقول خالد الوزني( خبير اقتصادي) :" إن الاقتصاديات القوية اليوم هي الاقتصاديات المنضبطة مثل الهند والصين وروسيا حيث يأتي تأثير الأزمة على هذه الدول في تباطؤ النمو المتوقع فيها".[٥٤]ورغم الأزمة فإن الصين

---

٥١) صفحة أخبار اقتصادية، بسام الساكت، في مقابلة مع وكالة الأنباء الأردنية، جريدة الدستور الأردنية، العدد ١٤٨٠٩، عمان، الجمعة ٢٠ شوال ١٤٢٩هـ/١٩ تشرين أول ٢٠٠٨م، ص ٣.

٥٢) الأزمة المالية الحالية محاولة للفهم، حازم البيلاوي، ص ٥، ( بحث غير منشور).

٥٣) صفحة أخبار اقتصادية، من كلمة لفؤاد السنيورة رئيس وزراء لبنان في المؤتمر المصرفي العربي السنوي٢٠٠٨م، الذي عقد ببيروت يومي١٣ ،١٤/١١/٢٠٠٨م، برعاية البنك العربي الأردني.جريدة الدستور الأردنية، العدد ١٤٨٥٦، عمان الثلاثاء ٢٧ ذو القعدة ١٤٢٩هـ/٢٥ تشرين ثاني ٢٠٠٨م، ص ٣٠.

٥٤) العرب اليوم الاقتصادية، جريدة العرب اليوم، العدد٤١٥١،عمان، الأربعاء ٦/١١/٢٠٠٨م، ص ٢٤.

تتوقع أن تحقق نمواً مقداره ١٠% هذا العام ٢٠٠٩م؛ لأنها قادرة على تغذية هذا النمو بنفسها، حيث وافقت الحكومة الصينية على استثمار أربعة تريليونان حتى عام ٢٠١٠م. [٥٥]

**سابعا: العولمة والحرية الاقتصادية غير المنضبطة، التي أدت إلى جشع المؤسسات المالية والنقدية** في الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح، دون الشعور بمصالح الناس ، مما أدى إلى معارضة العولمة في معظم أرجاء العالم؛[٥٦] لأن العولمة النيو لبرالية عززت حدوث مثل هذه الأزمة من خلال : تحرير أسواق المال ونزع القيود المنظمة لها، وتوسيع الأسواق المالية التي عمت أرجاء العالم بأسره.

## المطلب الثالث: علاج الأزمة المالية :

### أولا: كيف واجه العالم هذه الأزمة ؟

### (العلاج الرأسمالي)

واجه العالم الأزمة المالية الحالية (٢٠٠٨م)، بعد ٢٠٠٨/٩/١٥م بعدة أساليب:

أ. التفكير بإحداث تغيير جذري على النظام الرأسمالي الحالي، بنظام جديد. وهذا يتطلب الإسراع بوضع إستراتيجية منضبطة للتسهيلات الائتمانية، مع وضع شروط واضحة لتنفيذها.

وكما يقول عزت غوراني:" الصعوبات في النظام المالي ليست صعوبات بُنْيَة، بل هي صعوبات جذرية، ذات أصداء اقتصادية تتطلب النظر في نوعية النظام المالي".[٥٧] هذا الكلام كان عام ١٩٧٤م، وأما هذه الأيام (٢٠٠٩م) فقد دعت كل من: بريطانيا وألمانيا،و وإيطاليا ، وفرنسا إلى دراسة النظام الرأسمالي لإيجاد نظام جديد. حيث عقد زعماء الاتحاد الأوربي يوم الجمعة ٢٠٠٨/١١/٧م مؤتمراً لبيان عناصر المبادرة الأوربية لإصلاح النظام المالي العالمي، عن طريق :

١. تعزيز دور صندوق النقد الدولي، حيث ترغب معظم دول الاتحاد الأوربي في أن يلعب صندوق النقد الدولي في تنظيم ومراقبة النظام المالي العالمي.
٢. زيادة الضوابط والشفافية في القطاع المالي، حيث يجب عرض تنظيمات على كل من يعمل في النظام المالي.
٣. تنسيق قواعد المحاسبة، كذلك دمج أكبر لقوانين المحاسبة الدولية؛ لأن القوانين الحالية لا تطبق قوانين ثابتة بشكل متواصل، ويتسبب في قدر أقل من الشفافية.[٥٨]

فقد طالب بعض زعماء الغرب بإعادة النظر في النظام النقدي والمالي الغربي وتعديله، ومن هؤلاء ساركوزي الذي قال:" نحن بحاجة لإعادة بناء النظام المالي والنقدي من جذوره، وإن فكرة وجود أسواق بصلاحيات مطلقة بدون قيود وبدون تدخل الحكومات هي فكرة مجنونة."[٥٩]

---

٥٥) صفحة الاقتصاد وأسواق المال، تقرير اقتصادي، الاقتصادية جريدة سعودية، العدد٥٥٣٠، الرياض، الاثنين ٥ ذي الحجة١٤٢٩هـ/١ ديسمبر ٢٠٠٨م، ص١١.

٥٦) صفحة اقتصادي، من خلال كلمة الملك عبد الله آل سعود أمام قمة العشرين التي عقدت في واشنطن السبت ١٧ ذو القعدة ١٤٢٩هـ/ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨م، جريدة عكاظ السعودية، العدد ،١٥٤٢٣، الطائف،الإثنين١٩ ذو القعدة ١٤٢٩هـ/ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨م، ص ٤٥.

٥٧)، الأزمة المالية والدولة، عزت عيسى غورانيص ٦٨.

٥٨) صفحة اقتصاد، جريدة الرأي الأردنية، العدد١٣٩٠٩، عمان، ١٠ذي القعدة/٨ تشرين الثاني٢٠٠٨م، ، ص١٨.

٥٩) قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، محمد عبد الحليم عمر، ص ١١. .( بحث غير منشور).

**ب. تخفيض سعر الفائدة وخفض معدلات الاحتياطات الإجبارية** ، فقد خفضت أمريكيا وأوروبا سعر الفائدة إلى أن بلغ ١%،[٦٠] وذلك لتنشيط الاقتصاد وتشجيع الناس على الاقتراض، مما يقلل تكاليف الإنتاج. وخفض معدلات الاحتياطات الإجبارية التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية، ففي الأردن طالَبَ هاني الحلواني بخفض هذا المعدل من ١٠% إلى ٥%.[٦١]

كما أن مؤسسة النقد العربي السعودي خفضت سعر الفائدة( الربا)، وقلصت الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب لتنشيط النظام المصرفي. وقد قدرت خسائر الأسهم السعودية ب ١٧٤بليون ريال من قيمتها خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٨م.[٦٢]

كما أن البنك المركزي الكوري الجنوبي خفض سعر الفائدة إلى ٣% وذلك في رابع تخفيض خلال شهرين لمواجهة الركود الاقتصادي، وسيتبع ذلك تخفيض آخر ، وذلك لمنع تأثير الاضطراب المالي الدولي على الاقتصاد الحقيقي.[٦٣]

في الوقت الذي قال بسام الساكت:" إن خفض سعر الفائدة في السوق الأمريكية على مدى طويل شجع على التوسع في الاقتراض من قبل المواطنين، والمبالغة في تقديم التسهيلات الائتمانية من قبل البنوك، بعيداً عن الرقابة المباشرة، ودون وجود ضمانات كافية في معظم الأحيان ..... وعندما انخفضت أسعار العقارات وعسرت إمكانيات التسديد لدى المقترضين؛ بدأت معها المؤسسات المالية تعاني من المشكلات المالية والإعسار، وعدم السداد؛ التي تراكمت إلى حين انفجار الأزمة في بنوك الاستثمار الأمريكية والأوروبية".[٦٤]

**ج. ضخ كميات من السيولة النقدية في الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية**،وذلك لتنشيط الاقتصاديات القومية، حيث خصصت أمريكا ٢٥٠ مليار(بليون) دولار لضخها لتسع بنوك كبرى متعثرة في البلاد؛ لمواجهة أزمة ائتمان تهدد الاقتصاد. إلى أن وصل المبلغ إلى ٧٠٠ مليار(بليون) دولار؛ هذا ما دعا إليه وزير الخزانة الأمريكي " هنري بولسن" في خطته التي قدمها للكونجرس الأمريكي في شهر تشرين أول ٢٠٠٨م؛ لشراء الأصول الكاسدة للمؤسسات والبنوك التي تعاملت بالرهن العقاري. وينص البرنامج على أن تشتري الحكومة أسهما ممتازة في مؤسسات مالية مؤهلة، بحيث لا تزيد الحصة في كل مؤسسة عن ٢٥ مليار(بليون) دولار، أو ثلاثة بالمائة من الأصول المرجحة بالمخاطر، وحدد البرنامج مهلة للبنوك لتقديم طلبات للحكومة من أجل الشراء تنتهي في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٨م.

وقد انتُقِدَت مسألة ضخ الأموال؛ لأنها تعمل لصالح البنوك وليست لصالح المواطنين، مع أن تدعيم البنوك يؤدي إلى تدعيم وسائل الإنتاج وبالتالي يؤدي إلى مزيد من فرص العمل ، رغم أن البطالة زادت في أمريكيا بعد الأزمة المالية، وقد أعيد ترتيب المسألة من مجلس الشيوخ الأمريكي حيث بحث رفع الدعم من ١٠٠ ألف إلى ٢٥٠ ألف دولار، كما ألغيت بعض الضرائب.[٦٥]

---

٦٠) قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، محمد عبد الحليم عمر، ص ١٢.( بحث غير منشور).
٦١) صفحة سوق ومال، جريدة الغد الأردنية، العدد١٥٢٩، عمان، الاثنين٢٨ شوال/٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٨م، ، ص ؛ ب ٣،
٦٢) الصفحة الاقتصادية، جريدة الحياة، العدد ١٦٦٧٧، الرياض، الاثنين ٣ ذو الحجة ١٤٢٩هـ/ ١ ديسمبر ٢٠٠٨م، ص ٢٠.
٦٣) الرياض الاقتصادي، جريدة الرياض السعودية، العدد١٤٧٨١، الرياض، الجمعة ١٤ ذي الحجة ١٤٢٩هـ/١٢ ديسمبر ٢٠٠٨م، ، ص١.
٦٤) صفحة أخبار اقتصادية، بسام الساكت، في مقابلة مع وكالة الأنباء الأردنية، جريدة الدستور الأردنية، العدد ١٤٨٠٩،عمان، الجمعة ٢٠ شوال ١٤٢٩هـ/١٩ تشرين أول ٢٠٠٨م، ص ٣.
٦٥) الصفحة الاقتصادية، جريدة المدينة السعودية، العدد ١٦٦٤١، ، جدة، ١٦ ذو القعدة ١٤٢٩هن/١٤ نوفمبر ٢٠٠٨م، ص١٢.

وفي اليابان ضخ بنك طوكيو المركزي ٤٥ بليون دولار، وهذا الأمر ليس بالجديد فقد سبق أن ضخت الحكومة اليابانية ٤٧٥ بليون دولار لمعالجة الأزمة المالية التي حدثت في التسعينيات من القرن الماضي، وتسعى الحكومة اليابانية لإحياء قانون إنقاذ البنوك الذي صدر في إبان أزمة تلك الأزمة.[٦٦]

وأما المملكة العربية السعودية فإن الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود أمر بإيداع عشرة مليارات (بلايين) ريال في البنك السعودي للتسليف والادخار؛ لتسهيل الإقراض للمواطنين ذوي الدخل المنخفض وسط أزمة مالية عالمية.[٦٧] رغم أن المواطنين السعوديين يتأخرون عن سداد قروضهم ، حيث بلغت متأخرات الصندوق العقاري ٣٧ مليار ريال، وقُدِّر عدد طالبي القروض إلى ٥٠ ألف مواطن سنوياً.، وإزاء ذلك طالب مدير عام الصندوق بإيقاف التراخيص والسجلات التجارية لعدم الالتزام بالسداد.[٦٨]

كل هذه الإجراءات من الدول المختلفة لتنشيط الاقتصاد انطلاقاً من تحمل الضرر الأخف في سبيل المصلحة الأعم ، وي الحفاظ على تفعيل الاقتصاد الوطني.

**د. تأميم قطاع البنوك وغيرها**: وبالفعل تم تأميم بنك نورثرن روك البريطاني للتمويل العقاري ، والاستغناء عن أكثر من ألفي موظف،في إطار جهود الحكومة لإخراج البنك من أزمته،[٦٩] وهذا ضد مبادئ الرأسمالية وخروجاً عن مقتضياتها، وهذا لا يعني التأميم بالمعنى المعروف،لأن امتلاك الأصول وشراء الديون لا يعني التأميم.

فشراء أسهم المؤسسات المالية الخاسرة، أو شراء جزء كبير من أسهم البنوك، لتكون الدولة مراقبة لأعمال البنوك لا تعني تأميم. وقد وافقت تسعة بنوك أمريكية على بيع حصص للحكومة من أجل مصلحة الاقتصاد الأمريكي.[٧٠] كما تم تأميم وكالتي فاني ماي وفريدي ماكو المجموعة الأمريكية الدولية(*AIG*).[٧١]

**ه. ضمان الودائع بدون تحديد أي سقف لذلك .**

فقد لجأت كثير من الدول إلى إجراء مالي ضمنت فيه جميع الودائع المصرفية وبدون تحديد سقف معين، وذلك للإبقاء على السيولة النقدية لدى البنوك العاملة فيها، حتى لا تهاجر هذه الودائع إلى بلدان أكثر أمناً وضماناً، فقد أعلن رئيس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية أن الحكومة الأردنية ستضمن جميع الودائع لدى البنوك وبدون سقف حتى نهاية عام ٢٠٠٩م. مع العلم أن حجم الودائع في البنوك الأردنية تزيد عن ٢٠ بليون دينار.[٧٢] كما أعلنت الإمارات العربية المتحدة أنها ستضمن جميع الودائع لدى المصارف بغض النظر عن حجمها؛ لتعزيز الادخار ومنح السحوبات من البنوك.[٧٣]

كما ضمنت الكويت كل الودائع المصرفية لدى بنوكها.[٧٤]

---

٦٦)، صفحة سوق ومال، جريدة الغد الأردنية، العدد ١٥١٣عمان، السبت ١٢ شوال ١٤٢٩هـ/ ١١ تشرين أول ٢٠٠٨م، ص١٢.
٦٧) صفحة سوق ومال، جريدة الغد الأردنية، العدد١٥٢٩، عمان، الاثنين٢٨ شوال/٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٨م، ، ص؛ ب٥. جريدة الرأي الأردنية،، العدد١٣٨٨٥ صفحة اقتصاد ، عمان،١٦ شوال/١٥ تشرين الأول ٢٠٠٨م ، ص٣١.
٦٨ ) جريدة المدينة السعودية، عبد الرحمن حمودة، تقرير ، العدد ١٦٦٥٥، الصفحة الأولى، جدة، الجمعة ٣٠ ذو القعدة ١٤٢٩هـن/٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨م، ص١.
٦٩) الأزمة المالية الحالية محاولة للفهم. ، حازم البيلاوي، ص ٢٣،( بحث غير منشور).
٧٠) صفحة اقتصاد، جريدة الرأي الأردنية، العدد١٣٨٨٥، عمان، ١٦ شوال/١٥ تشرين الأول ٢٠٠٨م، ص٣١.
٧١) الاقتصادية جريدة سعودية، FINANCIAL TIMES ، إصدار يومي باتفاق خاص مع صحيفة (فاينشيال تايمز)البريطانية، العدد٥٥٣٠، الرياض، الاثنين ٥ ذي الحجة١٤٢٩هـ/١ ديسمبر ٢٠٠٨م، ص٣٢.
٧٢) جريدة الدستور الأردنية، العدد ١٤٨١٤، عمان، الجمعة ٢٥ شوال ١٤٢٩هـ/٢٤ تشرين أول ٢٠٠٨م، ص ٤٤.
٧٣ ) الأزمة المالية أسبابها وأثارها ومدى تأثر المصارف الإسلامية بها، موسى عمر مبارك، بحث غير منشمر، ص٥.

٧٤) الصفحة الاقتصادية، جريدة المدينة السعودية، العدد ١٦٦٤١، جدة، ١٦ ذو القعدة ١٤٢٩هن/١٤ نوفمبر ٢٠٠٨م، ص٩.

هذا وقد أصدرت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى بياناً وضح ما يتطلبه وضع دولهم لإحلال الاستقرار في أسواقهم المالية وإعادة تدفق الأموال من أجل دعم النمو الاقتصادي العالمي، وذلك بما يلي:

١. اتخاذ إجراءات حاسمة واستخدام كل الأدوات المتوفرة لدعم المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام ومنع إفلاسها.
٢. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحرير الاعتماد والأسواق المالية والتأكد من وصول المصارف والمؤسسات المالية بشكل واسع إلى السيولة ورؤوس الأموال.
٣. العمل على أن تتمكن المصارف وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة الكبرى . في حال الضرورة من جمع رساميل من المصادر العامة والخاصة على حد سواء وبمبالغ كافية لإعادة الثقة والسماح لها بمواصلة إقراض العائلات والشركات.
٤. العمل على أن تكون البرامج الوطنية لضمان الودائع المصرفية متينة ومتجانسة بما يسمح للمودعين الصغار مواصلة ثقتهم في سلامة ودائعهم.
٥. اتخاذ قرارات في الوقت المناسب لإنعاش سوق الرهن العقاري الثانوية وغيرها من الأصول ومن الضروري إجراء عمليات تقييم دقيقة ونشر معلومات شفافة عن هذه الأصول وتطبيق معايير مناسبة للمحاسبة.
٦. بالإضافة لدعم صندوق النقد الدولي وغير ذلك من تعاون مع الآخرين...الخ.[٧٥]

كل هذه الإجراءات لا تسمن ولا تغني من جوع؛ لأنها إجراءات تخديرية مؤقتة، فالأصل علاج أساس الأزمة المالية بالتفكير بنظام مالي سليم يحل الأزمات قبل وقوعها وهو الاعتماد على الأصول الإسلامية .

## ثانيا:العلاج الإسلامي للأزمات المالية

قبل بيان العلاج الإسلامي للأزمات المالية، يمكن الإجابة عن السؤال الآتي؛ هل يمكن حدوث أزمة مالية في النظام المالي الإسلامي؟

### ١.إمكانية حدوث أزمة مالية في النظام المالي الإسلامي.

لو تتبعنا أسباب الأزمات المالية التي عصفت بالنظام الرأسمالي عدة مرات خلال القرن الماضي، وحللناها من وجهة نظر النظام المالي والاقتصادي في الإسلام؛ نجد أن الإسلام منع وقوع مثل هذه الأزمات؛ لأن الإسلام بنى نظامه المالي على أسس إلهية لا تسمح بحدوث مثل هذه الأزمات، وسد الأبواب التي تفضي إلى حدوث أزمات أو مشاكل مالية واقتصادية؛ حيث حرم الأدوات المالية التي تؤدي إلى أزمة مالية، من ذلك:

**أ. حرَّم الإسلام التعامل بالربا**( الفائدة في النظم الوضعية المعاصرة) أخذاً وعطاء،منذ بزوغه، حيث هدم القاعدة الأساسية التي قام عليها الاقتصاد الجاهلي ، وارتكز عليها الاقتصاد الرأسمالي العالمي الحالي، وذلك من خلال النصوص الشرعية، قاطعة الدلالة والثبوت. من ذلك قوله تعالى: {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ }.[٧٦]

٧٥ ) أخبار اقتصادية، محمد سعيد، الدستور الاقتصادي، العدد، ١٤٨٠٢،١٣ شوال ١٤٢٩هـ/١٢ تشرين الأول ٢٠٠٨م،ص٣.
٧٦) سورة البقرة، آية ٢٧٥.

كما حرم العلماء ولجان الفتوى حتى الإيداع في البنوك الربوية، فكيف التعامل بالربا؟ ومن هؤلاء الشيخ عبد العزيز بن باز يرحمه الله:

"لا يجوز وضع الأموال في البنوك الربوية سواء كان القائمون عليها مسلمين أم غيرهم لما في ذلك من إعانتهم على الإثم والعدوان، ولو كان ذلك بدون فائدة، لكن إذا اضطر إلى ذلك للحفظ بدون فوائد فلا حرج إن شاء الله لقوله عز وجل:

{وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلاَّ مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيراً لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ }[٧٧]، أما مع شرط الفائدة فالإثم أكبر لأن الربا من أكبر الكبائر وقد حرمه الله في كتابه الكريم وعلى لسان رسوله الأمين وأخبر انه ممحوق وأن من يتعاطاه قد حارب الله ورسوله، وفي إمكان أصحاب الأموال الإنفاق منها في وجوه البر والإحسان، وفي مساعدة المجاهدين والله يأجرهم على ذلك ويخلفه عليهم كما قال سبحانه وتعالى: {الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ }[٧٨].

لكن لو اخذ صاحب المال فائدة ربوية جهلاً منه أو تساهلاً ثم هداه الله إلى رشده فانه ينفقها في وجوه الخير وأعمال البر ولا يبقيها في ماله لأن الربا يمحق ما خالطه كما قال الله سبحانه وتعالى: {يَمْحَقُ اللّهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ } [٢٧٦: البقرة]".[٧٩]

وقد أصدرت لجنة الفتوى في الأزهر بهذا الشأن ما يلي:" إن إيداع المسلم أمواله في مصارف أجنبية مع إمكان إيداعها في مصارف إسلامية حرام؛ لما يؤدي إليه من إضعاف الاقتصاد الإسلامي وتقوية الاقتصاد غير الإسلامي الذي ينافسه وهو حرام.

وإيداع المسلم أمواله بفائدة حرام لأنها زيادة في أحد العوضين دون مقابل سواء أكان الإيداع في مصرف أجنبي، أم مصرف وطني لأنه عين الربا."[٨٠]

كما حرَّم ما يصاحب الرهن العقاري من إصدار سندات ربوية ومشتقات، وإجراء تأمينات على القروض الربوية، حيث إن التأمين محرم، فقد حرم مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية التأمين التجاري بجميع أنواعه بدورته المنعقدة بتاريخ ١٣٩٧/٤/٤هـ بمدينة الرياض.

كما قرر تحريمه مجمع الفقه الإسلامي بدورته المنعقدة بمكة المكرمة بتاريخ ١٠ شعبان ١٣٩٨هـ واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بفتوى رقم ٣٢٤٩في ١٤٠٠/١٠/٩هـ وبفتوى رقم (١٨٣٣٢) بتاريخ ٢٥ /١٤١٦/١١هـ، فقد أجابت اللجنة : إن التأمين التجاري بكل أنواعه حرام لما يشتمل عليه من المحاذير كالربا والغرر وأكل أموال الناس بالباطل.[٨١]

**ب. حرم الإسلام أنواعاً كثيرة من البيوع :**

حرم الإسلام أنواعاً كثيرة من البيوع وذلك لجعل السوق المالي نظيفاً من الظلم والاستغلال ومن ذلك:

---

٧٧ ) سورة البقرة، آية ١١٩.
٧٨ ) سورة البقرة، آية ٢٧٤.
٧٩) كتاب الدعوة ( الفتاوى)، عبد العزيز بن باز، السعودية ، الرياض، ص ١٣٤ــ١٣٥ .
٨٠) مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد السابع، بنك دبي الإسلامي، دبي، جمادى الثانية ١٤٠٢هـ/ ابريل ١٩٨٢م، ص٢٩.
٨١) فتاوى هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، صفوت الشوادفي، جمع وترتيب ، دار التقوى ، بلبيس ، ١٩٨٨م ، ص١٦١، ١٦٢.

أ: النهي عن بيع الاحتكار: عن معمر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ " مَنْ احتكـــر فهـــو خاطئ".[٨٢]

ب: النهي عن بيع الطعام حتى يستوفيه؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال:" مـــن ابتـــاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه" قال ابن عباس وأحسب كل شيء مثله.[٨٣]وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قـــال لمروان : أحللت بيع الربا ؟ فقال مروان ماذا فعلت، فقال أبو هريرة: أحللت بيع الصكاك ( وهو الورقة المكتوبـــة بدين)، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يستوفيه؟، قال : فخطب مروان الناس فنهى عن بيعها ، قـــال سليمان : فنظرت إلى حَرَسٍ يأخذونها من أيدي الناس.[٨٤]من هذين الحديثين لا يجوز بيع أي شيء حتى يكـــون موجوداً لدى البائع ، وكذلك لا يجوز بيع الصكوك ، مما يدل على عدم جواز بيع البترول على أساس التسليم في وقت لاحق، كما لا يجوز بيع عقود المنازل كما يفعل في ديون العقارات، التي أدت إلى الأزمة الماليـــة العالميـــة المعاصرة؛ لأنه لا يجوز بيع الدين بالدين كما ورد سابقاً.

ج:لا يباع الثمر حتى يطيب، ويبدو صلاحه: "فعن انس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها وعن النخل حتى يزهو، قيل : وما يزهو؟ قال: يحمار أو يصفار."[٨٥]

عن أبي البختري قال: سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن بيع النخل، فقال: نهى رسول الله ﷺ عـــن بيـــع النخل حتى يأكل منه ، او يؤكل، وحتى يوزن ، قال : فقلت : ما يوزن؟، فقال رجل عنده: حتى يُحرَزَ.[٨٦] مـــن هذا الحديث يلاحظ أنه لا يجوز بيع السلع قبل أن تكون جاهزة للاستعمال، فلا يجوز بيع القمح قبـــل نضـــجه فكيف ببيعه قبل زرعه، وكذلك بيع السلع على ظهر السفينة ، حيث إن وصول السلع غير مضمون.

د:النهي عن بيع حبل الحبلة( بيع المعدوم): عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور إلى حبل الحبلة ، وحبل الحبلة أن تنتج الناقة ثم تحمل التي نتجت ( يعني بيع لحم الجزور بثمن مؤجل إلى ان يلد ولد الناقة)، فنهاهم رسول الله ﷺ عن ذلك.[٨٧]

من هذا الحديث يستنتج أنه لا يجوز بيع المعدوم، وبيع المعدوم في عرف النظام الرأسمالي جائز وهذا ما يفعلـــه المضاربون على أسعار البترول وغيره من السلع كالقمح...، حيث يباع البترول بأسعار تسليم وقت لاحـــق مـــع عدم وجود البترول أصلاً.

٨٢) صحيح مسلم، مسلم، كتاب البيوع، باب النهي عن الحكرة، حديث رقم (٩٠٩)، ص٢٤٥. الترمذي، سنن الترمذي، حكم علـــى أحاديثـــه وآثاره وعلق عليها محمد بن ناصر الدين الألباني، كتاب البوع، باب ما جاء في الاحتكار، حديث رقم(١٢٦٧) (صـــحيح)، مكتبـــة المعـــارف، الرياض،ص٣٠١. سليمان بن الأشعث السجستاني( ولد عام٢٠٢ هــ، وتوفي عام ٢٧٥هــ) سنن أبي داود، كتاب البيوع ،باب في بيع الغـــرر، مكتبة المعارف، الرياض، حديث رقم(٣٤٤٧) ص ٥٢٥.

٨٣) صحيح مسلم، مسلم، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الطعام قبل أن يستوفيه، حديث رقم (٩٤٣)، ص٢٥١. البخاري، صحيح البخـــاري، كتاب البيوع، باب بيع الطعام قبل ان يقبض وبيع ما ليس عندك، مكتبة المعارف، الريـــاض،ج٣، ص٢٣.ابـــن ماجـــه، صـــحيح ســـنن ابـــن ماجـــه(ج٢)،تحقيـــق محمـــد ناصـــر الـــدين الألبـــاني، كتـــاب البيـــوع، بـــاب الحكـــرة والجلـــب، مكتـــب التربيـــة لـــدول الخلـــيج، الرياض،١٤٠٨هت/١٩٨٤م،ج٢،ص٧.

٨٤)،صحيح مسلم، مسلم كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الطعام قبل ان يستوفيه، حديث رقم (٩١٠)، ص٢٤٥.

٨٥) صحيح البخاري ، البخاري، كتاب البيوع، باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها،ج ٣، ص٣٤.

٨٦) صحيح مسلم، مسلم، كتاب البيوع، باب لا يباع الثمر حتى يطيب، حديث رقم (٩١٥)، ص٢٤٦.

٨٧) صحيح البخاري، البخاري، كتاب البيوع، باب بيع الغرر وحبل الحبلة، مكتبة المعارف، الرياض،ج٣، ص٢٤، ٢٥.مسلم، صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب بيع حبل الحبلة، حديث رقم (٩٣٧)، ص٢٥٠. الترمذي، سنن الترمذي، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليها محمد بن ناصر الدين الألباني، كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيع حبل الحبلة، حديث رقم(١٢٢٩) صحيح، مكتبة المعارف، الرياض،ص٢٩٢.

هـ: كراهة بيع ما ليس عندك،عن حكيم بن حزام رضي الله عنه، قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يأتيني الرجل يسألني من البيع ما ليس عندي، ابتاع له من السوق ثم أبيعه؟،قال:" لا تبع ما ليس عندك"[٨٨]

وهذا يعني أنه لا يجوز بيع ما لا تملك فمعظم عمليات البيع والشراء قائمة على بيع ما لا يملك، وهذا حرام.

رغم ذلك فإن العالم الإسلامي لا يمكن أن يعيش بمفرده لتشابك المصالح الاقتصادية بين الدول، وبخاصة في ظل ما يسمى بالعولمة، وما تمثله من تداخلات اقتصادية وسياسية... ولكن ما العلاج (الحل) الإسلامي للأزمة المالية المعاصرة؟.

**العلاج(الحل) الإسلامي للأزمات المالية:**

إن الحلول التي وضعتها الدول وبخاصة الدول الرأسمالية حلول مؤقتة ولا تكفي لحل المشكلة من جذورها، حيث إن هذه الأزمة تتكرر في الاقتصاد الرأسمالي بشكل دوري، وتحتاج المسألة إلى وضع حلول ناجعة.

وقد عجزت السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدول الرأسمالية بعامة، والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة عن وقف الاتجاه المتصاعد نحو الركود في أزمات سابقة؛ وبخاصة الأزمة التي حدثت عام ١٩٧٤م، وإيجاد الحلول المناسبة .[٨٩]

ولكن الحل والبديل موجود منذ أكثر من أربعة عشر قرناً،[٩٠] ولا سبيل لإنقاذ العالم من أزماته المالية والاجتماعية والأخلاقية إلا باعتناق وتطبيق دين الله عز وجل، يقول رولاند لاكسن (*ROLAND LDSKINE*): رئيس تحرير صحيفة(*JOURANAL DES FIENANCELE*) في الافتتاحية يوم ٢٠٠٨/٩/٢٥م : جاء عنوان المقال هل حان الوقت لاعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية في وول ستريت، يقول فيه:" إذا كان قادتنا حقاً يسعون إلى الحد من المضاربة المالية التي تسببت في الأزمة فلا شيء أكثر ببساطة من تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية"·[٩١]

أما بوفس فينسنت (*BEAUFILS VINCENT*) رئيس تحرير (*CHALLENGER*) كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا، فقد كتب مقالاً افتتاحياً للجريدة يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠٨م بعنوان:( البابا أو القرآن) ومما جاء فيه:" أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن؛ لفهم ما يحدث لنا ولمصارفنا، لأنه؛ لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من أحكام وتعاليم، وطبقوها ما حل بنا ما حلَّ من كوارث، وأزمات، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري؛ لأن النقود لا تلد نقوداً."[٩٢]

---

٨٨) صحيح البخاري، البخاري، كتاب البيوع، باب بيع الطعام قبل ان يقبض وبيع ما ليس عندك، مكتبة المعارف، الرياض،ج٣، ص٢٣. محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، سنن الترمذي، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليها محمد بن ناصر الدين الألباني، كتاب البوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، حديث رقم(١٢٣٢) صحيح، مكتبة المعارف، الرياض،ص٢٩٣. ابن ماجه، صحيح سنن ابن ماجه(ج٢)،تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الطعام قبل ما لم يقبض، مكتب التربية لدول الخليج، الرياض،١٤٠٨هـ/١٩٨٤م، حديث رقم(١٨١٠)،ج٢،ص٢٠.

٨٩) أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة ، بول سويزي وزملاؤه، إعداد وترجمة سعد محيو ،دار ابن خلدون، بيروت ،١٩٨١م، ص ٥.

٩٠) أزمة المصارف العالمية ، زين العابدين توفيق،: هل يوجد بديل إسلامي، مقال غير منشورHTTP://NEWS.BBC.CO.UK/HHI/ARABIC/BUSINESS/NEWSID

٩١) انظر المقال في موقع الجريدة WWW.JD.COM

٩٢) انظر المقال في موقع الجريدة .WWW.CHALLENGSFRL MAGAZINE

وهذا( شبرل) عميد كلية الحقوق بجامعة فينا ، عام ١٩٢٧م، يطلق مقولة:"وإن البشرية لتفتخــر بانتســاب رجل كمحمد إليها،إذ رغم أميته استطاع قبل بضعة عشر قرناً أن يأتي بتشريع سنكون نحن الأوربيين أسعد مــا يكون، لو وصلنا إلى قمته بعد ألفي سنة.(٩٣)

إذا كان هذا قول غير المسلمين فماذا يقول علماء المسلمين والقرآن بين أيديهم يتلونه ليل نهار، وسنة رسول الله ﷺ مجموعة ومشروحة ومخرجة، ومحكوم عليها بالصحة أو غير ذلك، بلغة القرآن الكريم.

ولكن من عرف القرآن وسبله يعرف قيمة القرآن، بقول الشيخ محمد أبو زهرة: " ولو أن الذين يعملــون في الاقتصاد من المسلمين يؤمنون بالقرآن كإيمانهم بنظم هذا الزمان لكانوا الدعاة إلى اقتصــاد القــرآن ، وعســاهم يفعلون" (٩٤).ولكنهم لم يفعلوا.

والاقتصاد الإسلامي [٩٥]قادر على حل الأزمة المالية العالمية المعاصرة، من خــلال الاعتمــاد علــى أســس ومرتكزات النظام المالي الإسلامي ومن ذلك:

١) الابتعاد عن الربا، والبيوع المحرمة الأخرى كالاحتكار وبيع ما ليس عندك، وبيع ديــن بــدين ......... والتي ذكرت سابقاً، والعمل على تشجيع الشركات والبيوع الحلال، وتطبيق اقتصاد بلا ربا، في المعاملات الماليــة وكل تصرف مالي.

٢) الاعتماد على الصيغ الإسلامية للتمويل العقاري ومن ذلك : بيع المرابحة، والمشاركة المنتهية بالتمليــك، وقد طُبِّقت هذه الصيغة في أمريكيا وأجراها بيت التمويل الأمريكي( لا ربا) ولكن تحتاج هذه الصيغة إلى الابتعاد عن الربا، والالتزام الدقيق بأحكام الشريعة الإسلامية.(٩٦)

٣) تطبيق عملية التوريق حسب الشريعة الإسلامية بحيث لا تعتمد على بيع الدين بالدين، بل تعتمــد علــى أصول عينية(*REAL ASSETS*) موجودة فعلاً: كما في شركة المضاربة،....الخ، وكذلك يمكن توريق الديون عند الإنشاء ، بالاعتماد على صكوك السلم الاستصناع والمرابحة.

٤) وضع ضوابط محاسبية عالمية لمراجعة عمليات البنوك والمؤسسات المالية، مع تكثيف دور الدولة في الرقابة، أو ما يسمى في الإسلام تفعيل دور الحسبة، في إطار الحرية الاقتصادية المقيدة بالحلال والحــرام، بحيــث يســود العدل، ويُنْبَذُ الظلم والاستغلال، ولا يستثنى أي طرف يعمل في الاستثمار والتمويل من الرقابة والتــدقيق، مــع الاعتراف بكل أنواع الملكيات بحيث لا تطغى إحداهما على الأخرى، فلا ملكية فردية ســائدة كمــا في الــدول الرأسمالية، كالولايات المتحدة الأمريكية، ولا ملكية عامة تسيطر عليها الدولة، كما في الدول الاشتراكية كالصين.

وقد وصف مصطفى كمال وصفي النظام الاقتصادي الإسلامي، بأنه: " حر بلا فردية ، وجماعي مع المحافظة على الكيان الفردي"(٩٧)

---

٩٣) شريعة الإسلام، يوسف القرضاوي، ١٤٠٧هـــ/ ١٩٨٧م، ص٩٨.
٩٤) المعجزة الكبرى القرآن، محمد أبو زهرة ، دار الفكر، القاهرة، ١٤١٨هـــ/١٩٩٨م ، ص٧٠ ،٣٥٨.
٩٥
٩٦) المشاركة المنتهية بالتمليك كما يجريها بيت التمويل الأمريكي (لا ربا) دراسة نقدية في ظل المعايير الشرعية، أحمد الصويعي شليبك، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد٧٥، جامعة الكويت، الكويت، السنة٢٣، ذو الحجة ١٤٢٩هـــ/ ديسمبر٢٠٠٨م، ص٣٨٨.
٩٧) المشروعية في النظام الإسلامي، مصطفى كمال وصفي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٣٩٠هـــ/١٩٧٠م، ص٩٩.

٥) عدم التعامل بالمشتقات التي تؤدي إلى مضاعفة الديون والالتزامات، والتعامل بالصيغ الإسلامية كالسلم.[٩٨] ويكون ذلك بتطهير السوق المالي والسلعي من الممارسات المحرمة، بمنع أساليب البيع الحديثة والتي لا تتفق مع الشريعة الإسلامية، ومن أمثلة المشتقات:

أ: البيع على المكشوف أو البيع غير المغطى:

حيث تباع الورقة المالية(سهم أو سند) أولاً دون قبضها، يُتَوقع انخفاض سعرها، يُقامَرُ على انخفاضها، ثم تشترى فيما بعد، عندما تنخفض قيمتها عن القيمة التي بيعت بها، وهذا البيع مرهون بانخفاض القيمة السوقية للورقة، وفي حالة ارتفاع القيمة السوقية يضطر المشتري للشراء بسعر مرتفع مما يعرضه للخسارة، وفي هذا بكون بيع حق الشراء يدخل تحت بيع ما ليس عندك. [٩٩]

ب:الشراء بالهامش: الذي اكتوت بناره السوق الأردنية من خلال المتاجرة بالعملات، كما وضِّحَ سابقاً.

ج: صناديق التحوط:

عبارة عن مجموعة من مؤسسات مالية نخبوية، تفتح للأثرياء ، كل صندوق يستوعب بحد أقصى ٥٠٠ مستثمر يدفع كل منهم رسم اشتراك بحد أدنى مليون دولار، وصندوق التحوط غير مسجل وغير مراقب، هذه الصناديق تسيطر على ثلث مداولات الأسهم، وتملك أصول بقيمة ٢ تريليون دولار، تعمل بالاقتراض من مؤسسات مالية بسعر فائدة منخفض من اليابان، وتعيد قرضها بسعر فائدة أعلى لبلدان مثل البرازيل وتركيا، تربح الفرق بين السعرين، وهذا ما يسمى الرفع المالي. وربما تخسر إذا ارتفع سعر الين بصورة حادة. وقد استثمرت صناديق التحوط في الأدوات المالية ( المشتقات المالية) مثل تحويل القرض العقاري إلى سندات.[١٠٠]

وهذه الصناديق محرمة في الإسلام؛ لأنها تعتمد على سعر الفائدة (الربا) وعلى المقامرات وغير ذلك من محرمات.

٦) تطبيق بالقول والعمل: الاقتصاد أخلاق وتطبيق لروح الإسلام، ونبذ مقولة لا أخلاق في الاقتصاد؛ لأن أخلاق التجار المسلمين جعلت بلاداً عظيمة تدخل في الإسلام كاندونيسيا وشرق أسيا بعامة. ورسول الله ﷺ يقول فيما روي عن أبي هريرة " إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق".[١٠١]

فالاقتصاد الإٍسلامي لا غش فيه ولا تدليس ولا غرر ولا غبن ولا مقامرة ولا مراهنة ولا احتكار.....ولا أي تصرف خاطئ من كذب وتضليل واحتيال؛ بل صدق وأمانة، وكسب حلال.

هذا ويمكن القول: إن أهم أسباب الأزمات المالية هي الممارسات والمعاملات المالية والأساليب والطرق غير المشروعة.

بهذا يكون البحث قد أجاب عن جميع الأسئلة التي طرحت في مشكلة البحث.

ندعو الله عز وجل أن يجنبنا شرور الأزمات بكل أنواعها ويلطف بنا وإنه على كل شيء قدير.

---

٩٨)، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، محمد عبد الحليم عمرص ١١ ،١٢.( بحث غير منشور)

٩٩) المشتقات المالية في الممارسات العملية وفي الرؤية الشرعية، عبد الحميد محمود البعلي، ،ص٤٦، ٤٧.

١٠٠) الأزمة المالية الحالية محاولة للفهم، حازم الببلاوي، ص ١٢ــ ١٤،( بحث غير منشور).

(١٠١)مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، خرجه شعيب الأرناؤط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هــ/١٩٩٧م، ج١٤، ص٥١٣. محمد بن إسماعيل البخاري( توفي ٢٥٦هــ)، الأدب المفرد، ترتيب وتقديم كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بـيروت، ١٤٠٥هــــ/١٩٨٥م( ط٢)، ص١٠٥.

**الخاتمة: النتائج والتوصيات:**

**أولاً: النتائج:**

مما سبق بحثه يمكن القول:

١. إن الأزمة المالية العالمية أصابت جميع الدول و لم تسلم منها أية دولة بسبب ما يسمى بالقروض العقارية، وما تبعها من معاملات مالية كالتوريق وإصدار السندات بضمانة القروض، والجشع الرأسمالي للحصول على أرباح كبيرة، من خلال المشتقات المالية.

٢. إن سيطرة الدولار على الاقتصاد العالمي، بعد الخروج عن قاعدة الذهب، وزيادة التعامل مع دول الاقتصاد الرأسمالي؛ أدى إلى وقوع الدول بعامة والعربية بخاصة فريسة للجشع الرأسمالي، وتأثرها بالتغيرات والمشكلات التي تحل بأمريكيا، لارتباطها بالدولار الأمريكي.

٣. اعتماد الاقتصاد العالمي على الفائدة كأساس للتعامل المالي أدى إلى تفاقم الأزمة المالية.

٤. عدم تدخل الدولة في الاقتصاد أدى إلى سيطرة جهات خفية على الاقتصاد العالمي، وبخاصة على نطاق المضاربات في الأسواق المالية، وترك الحرية للبنوك والمؤسسات المالية للتلاعب بمقدرات الأمم، وبدون رقابة إدارية ومحاسبية فاعلة .

٥. لا حل للأزمة المالية بشكل جذري إلا بتطبيق شرع الله في حياة الناس، والاعتماد على الصيغ الإسلامية في التعامل المالي، ليسلم الاقتصاد من النكسات والمشاكل التي تصيب الاقتصاد الرأسمالي الوضعي، وإزاء ذلك فعلى علماء المسلمين تقديم الاقتصاد الإسلامي بشكل عقلاني، وتطويره نظرياً وعملياً، وإفراز مجموعة من المؤهلين من ذوي الملكات المتميزة لبيان مكنونات الاقتصاد الإسلامي، واستنباط الأحكام الشرعية لكل جديد، وتقديم البدائل لكل معاملة يشوبها الحرام وبخاصة الربا وتقديمه للعالم بديلاً للأنظمة المالية الحالية، بعد معرفتهم بالنظرية الاقتصادية وما يتعلق بها .

**ثانياً: التوصيات( التوجيهات):**

وحتى يسلم العالم من مساوئ النظام الرأسمالي، وعدم خضوع العالم لفكر وضعي يمكن الأخذ بما يلي:

١. إعادة النظر في النظام المالي العالمي، وإقامته على أسس لا ترتكز على الفائدة( الربا) ، والأخذ بالمنهج الإلهي الذي ينبذ طرق الكسب غير المشروع الحديثة منها والقديمة، مع عدم الاعتماد على الحلول المؤقتة للمشكلات المالية.

٢. العودة إلى قاعدة الذهب، إذا كان ذلك ممكناً؛ لأن العالم يعتمد هذه الأيام على وسائل مالية غير الأوراق النقدية وهو ما يسمى بالائتمان، ويمكن استحداث أي أسلوب لا يقوم على عملة واحدة بل على أشياء مادية ذات قيمة تبادلية بذاتها، أو ما يسمى( سلة العملات) ، أو ربط كمية النقود بالناتج المحلي، وفقاً لقواعد محاسبية صارمة، مع تفعيل دور صندوق نقد جديد لا يعتمد على الفائدة الربوية، مع تفعيل صندوق النقد العربي، والعمل عل تأسيس صندوق نقد مالي إسلامي، وإصدار عملة إسلامية موحدة، تكون بديلاً للدولار في التعامل بين الدول العربية ، والدول الإسلامية بعامة، والعمل على التخلص من التبعية الاقتصادية والمالية لأية جهة كانت.

٣. إقامة أسواق مالية إسلامية سليمة قائمة على القواعد الشرعية ونبذ التعامل بالربا، والمضاربات المستقبلية على السلع، والاحتكار، والغش والتدليس وعدم التقابض والبيوع الوهمية، مع الالتزام بالقيم والأخلاق الإسلامية بالتعامل بصدق وأمانة. مع إنشاء مؤسسات مالية إسلامية؛ لا تدخل في مضاربات في أسواق العقار أو السلع أو الأوراق المالية، وخضوع هذه المؤسسات للتفتيش والتدقيق المحاسبي الختامي الدقيق، وفق معايير واضحة صارمة، ويتطلب ذلك أيضا الدعم الحكومي لهذه المؤسسات، وإجراء إصلاحات جذرية في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلدان الإسلامية، لضمان نجاح هذه المؤسسات، وهذه فرصة ذهبية لتقديم الأنموذج الإسلامي في الاقتصاد المالي.(١٠٢)

٤. عدم التوسع في الإنفاق غير الضروري، وغير المبرر. انطلاقاً من قوله تعالى: {وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً }(١٠٣)، وقوله تعالى: {وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيراً }(١٠٤).ومن الإنفاق غير المبرر تكبد أمريكيا تكاليف الحرب في أفغانستان والعراق التي تقدر تكاليفها ب١٢ مليار(بليون) دولار شهريا،(١٠٥)والدعم اللامحدود لعدوان دولة إسرائيل ، وكان آخرها تدمير مدينة غزة في الفترة بين ٢٧/١٢/ ٢٠٠٨م ــ١٧/١/٢٠٠٩م.

٥. أخذ العبرة والدروس من الأزمات الماضية، مع عدم تكرار مسبباتها ، كقروض الإسكان والرهن العقاري، وتسليع العقارات والأوراق المالية، والعمل الجاد من قبل الخبراء الاقتصاديين المسلمين على تقديم البديل الإسلامي للنظام المالي الحالي؛ بالتطبيق العملي على أرض الواقع، والاعتماد على الصيغ الإسلامية في تمويل الحصول على المساكن، ومثال ذلك ضبط عملية التوريق لتكون على أصول عينية موجودة فعلاً وليست على أصول مالية ( ديون). مع عدم التعامل بالمشتقات المالية.

٦. العمل على عودة رؤوس الأموال العربية والإسلامية إلى أوطانها، وتوجيهها للاستثمار في الدول الإسلامية، بشرط استثمارها بالطرق المشروعة في مشاريع تعود على الأمة الإسلامية بالخير، وفق خطط مدروسة في جميع المجالات الصناعية والتجارية والزراعية، وتشجيع البنوك والمؤسسات الإسلامية على التوسع في تقديم وسائل الاستثمار الشرعية، التي تعمل على حل المشكلات الاقتصادية؛ كالحد من البطالة، واستثمار الموارد البشرية والثروات الطبيعية، وتشجيع التجارة والاستثمارات البينية بين الدول الإسلامية.

وختاماً هل آن الأوان ليعود المسلمون وبخاصة العرب لرشدهم ؛ ليطبقوا ما حباهم الله من نعمة الإسلام ، ليحيوا كما أراد الله لهم خير أمة، ويجنبوا أمتهم ويلات الأزمات المالية ومصائبها.

{...... وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }.(١٠٦)

١٠٢) نحو نظام نقدي سليم دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام، لمزيد من المعلومات عن السوق المالي السليمة راجع: محمد عمر شابرا ، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤٠٨هــ/١٩٨٨م، ص١٣٣ــ١٤٣.،

١٠٣) سورة الفرقان، آية٦٧.

١٠٤) سورة الإسراء، آية٢٦.

١٠٥) تقرير عن تأثير الأزمة المالية على الاقتصاديات العربية، جمال المحابدة، جريدة عكاظ السعودية، العدد ١٥٣٩٥، صفحة اقتصادي، الطائف، الاثنين ٢١شوال ١٤٢٩هــ/٢٠/١٠/٢٠٠٨م. ص ٤٤.

١٠٦) سورة يونس، آية ١٠.